سُجل تطور امني غامض إلى حدّ الغرابة في جنوب لبنان امس الاثنين، مع وقوع «حدث» تنصل حزب الله منه واكدت إسرائيل انه نتيجة محاولة تسلل من الحزب. الا ان المؤكد هو استمرار التوتر، في ظلّ دفع الاحتلال مزيداً من التعزيزات الى الحدود، و تلويح الحزب اللبناني بان الثار من إسرائيل، آتٍ.

حزب الله وإسرائيل

مناوشات حربية بلا حرب في شبعا: غموض مقصود وحرب نفسية متبادلة

نشر القبة الحديدية في سهل الحولة بفلسطين المحتلة (جوناثن بورس)

للحديث تتمة...

اليمن ... شر البلية ما يحكم

زكريا احمد

لا يقتصر أثر إطالة أمد الحرب في اليمن على سقوط عشرات المدنيين بشكل شبه يومي، أو دفع الملايين نحو هاوية مجاعة محتملة، لكنه يكشف أيضاً حقيقة أطراف النزاع الداخلية، كتجار حرب يتجهون نحو الإفلاس الأخلاقي.

يستميت أطراف النزاع اليمني في محاولة إبقاء الوضع الراهن على ما هو عليه، ففرص السلام الشحيحة لا يتم التقاطها، بل اغتيالها بشكل متعمد، والمعاناة الإنسانية التي تتفاقم على الأرض، شمالاً وجنوباً وشرقاً، لا وجود لها في قائمة اهتمامات هؤلاء.

مثلاً، تشهد صنعاء أزمة إنسانية مركبة، بانعدام الوقود وشلل غالب الخدمات، وانهيار النظام الصحي وانقطاع مرتبات موظفي الدولة منذ سنوات، فيما جماعة الحوثيين، التي تسيطر على العاصمة وباقي المناطق الأكثر كثافة سكانية في الشمال اليمني، تتغاضى عن كل ذلك، ولا يكاد شريط وسائلها الرسمية يخلو يومياً من التنديد بـ«العربدة الأميركية بالمنطقة ومشاريع إسرائيل التدميرية».

تعلن الأمم المتحدة أن وباء كورونا سيدفع بنحو 3 ملايين يمني إلى حافة المجاعة، ويأتي الرد من قبل الحوثيين وسلطات صنعاء، على شكل تضامن مع نظام بشار الأسد. تتزايد حسرات آلاف الأسر الحوثية كلما يدهمهم عيد ونووهم خلف قضبان الخصوم. وبدلاً من الدفع بتنفيذ اتفاق شامل لتبادل المحتجزين، يظهر زعيم الجماعة عبدالملك الحوثي ليعلن مبادرة يبدي فيها استعدادهم لإطلاق سراح طيار سعودي وعدد من الضباط مقابل إفراج الرياض عن معتقلين من حركة «حماس».

في الضفة المقابلة، طرد الانفصاليون المدعومون إماراتياً في «المجلس الانتقالي الجنوبي» الحكومة المعترف بها دولياً من عدن، وسيطروا على موارد الدولة ومؤسساتها وأسلحة الجيش. لكن «الشرعية»، عندما تنطق، تعلن وقوفها مع مصر في أزمة سد النهضة، وتؤكد وقوفها مع وحدة الصين. ثالث الأطراف الطارئة، والأكثر استفادة من الحرب، هو «المجلس الانتقالي»، الذي فاقم معاناة سكان مدن الجنوب بإعلان «الإدارة الذاتية» وتنفيذ سلسلة تمردات، ليعجز بعدها عن تقديم الخدمات للسكان. إذاً، شر البلية «ما يحكم» وليس ما يضحك. ويا لسخرية الأقدار التي جعلت مصير نحو 30 مليون يمني مرهوناً بأطراف انتهازيين يتذكرونهم فقط للمتاجرة بمعاناتهم واستخدامها كورقة سياسية، من دون الاكتراث لحجم الكارثة الإنسانية التي تتوسع رقعتها على الأرض.

هو غير صحيح على الإطلاق ومحاولة لاختراع انتصارات وهمية كاذبة»، معلناً أن رده على قتل علي كامل محسن ات حتما، والقصف اليوم على بلدة الهبارية لن يتم السكوت عنه.

ويوحي بيان حزب الله باحد الامرين: إما أنه جزء من حرب نفسية ليبقى العدو في حالة ترقب، أو أن عملية الحزب فشلت، فأراد نفي تنفيذ اي تحرك عسكري من قبله أمس. في المقابل، تحدث جيش الاحتلال عن محاولة تسلل فاشلة قامت بها فرقة من حزب الله باتجاه الأراضي المحتلة، بينما تحدثت «مصادر» مقربة من الحزب اللبناني، قبل صدور بيانه المتأخر أربع ساعات، عن استهداف مركبة عسكرية إسرائيلية بصاروخ موجّه وإيقاع خسائر كبيرة في الأرواح داخلها.

وحتى مساء أمس، بدت الروايات متضاربة حول ما حصل حقيقة في جبل الروس في منطقة شبعا. وكشف مصدر لبناني مطلع لوكالة «رويترز»، أن حزب الله أطلق صاروخاً موجّهاً على آلية عسكرية إسرائيلية في منطقة مزارع شبعا. من جهته، أعلن المتحدث العسكري الرسمي لجيش الاحتلال الإسرائيلي، في بيان، أن جيش الاحتلال «تمكن من إحباط محاولة خلية تابعة لحزب الله لاختراق السياج الحدودي في منطقة شبعا من قرية كفرشوبا». كما ذكر البيان أنه «نجحنا في عرقلة عملية حاول 3 إلى 5 عناصر تنفيذها بعد اجتياز الحدود الدولية (الخط الأزرق) أمتاراً عدة.

وادّعى جيش الاحتلال أن «جنود الرصد في الجانب الإسرائيلي، تمكنوا من رصد وصول عناصر الخلية طبلة الوقت، وبدأوا بإطلاق النار لتشويش عمليتهم وفروا من المكان عائدين إلى الأراضي اللبنانية، ولم يُعرف ما إذا كانوا أصيبوا، ولم تقع إصابات في صفوفنا». ثم تمّ الإعلان رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو ووزير أمنه، من الكنيست، باتجاه مقر وزارة الأمن الإسرائيلية في تل أبيب لإجراء مشاورات أمنية». ونقلت وسائل الإعلام الإسرائيلية مطلع لوكالة «رويترز»، أن حزب الله أطلق صاروخاً موجّهاً على آلية عسكرية إسرائيلية في منطقة مزارع شبعا. من جهته، أعلن المتحدث العسكري الرسمي لجيش الاحتلال «تمكن من إحباط محاولة خلية تابعة لحزب الله لاختراق السياج الحدودي في منطقة شبعا من قرية كفرشوبا». كما ذكر البيان أنه «نجحنا في عرقلة عملية حاول 3 إلى 5 عناصر تنفيذها بعد اجتياز الحدود الدولية (الخط الأزرق) أمتاراً عدة.

وادّعى جيش الاحتلال أن «جنود الرصد في الجانب الإسرائيلي، تمكنوا من رصد وصول عناصر الخلية طبلة الوقت، وبدأوا بإطلاق النار لتشويش عمليتهم وفروا من المكان عائدين إلى الأراضي اللبنانية، ولم يُعرف ما إذا كانوا أصيبوا، ولم تقع إصابات في صفوفنا». ثم تمّ الإعلان لاحقاً عن إعادة فتح الطرق الرئيسية في أعالي الجليل وفي الجولان المحتل، ودعوة السكان للعودة لحياتهم الروتينية. وكانت تقارير إسرائيلية سابقة تحدثت عن إغلاق المنطقة الحدودية ومنع السكان من مغادرة منازلهم واتباع تعليمات الجيش.

وكان موقع صحيفة «معاريف» قد ذكر أنه «مع بدء عمليات تبادل النيران، اتجه جنوب لبنان. وأظهرت التحركات الميدانية، أن الطرفين يتجنبان الانزلاق إلى حرب مفتوحة، لأسباب عدة، حتى أن العملية الأخيرة يمكن تشبيهها عند اغتيال جهاد عماد مغنية في سورية في 18 يناير/ كانون الثاني 2015 بعملية في مزارع شبعا المحتلة بعد 10 أيام، كما ردّ على مقتل عنصرين له في عقربا السورية، في 24 أغسطس/آب 2019، بعملية ضد آلية عسكرية إسرائيلية في مستوطنة «أفيفيم» في 1 سبتمبر/أيلول 2019.

في المقابل، أعلن نائب الأمين العام لـ«حزب الله»، نعيم قاسم، مساء الأحد، أنه لا يتوقع اندلاع حرب في الأشهر المقبلة مع الاحتلال الإسرائيلي. ورغم تأكيده الاحتفاظ بحق الرد على قتل محسن إلا أن قاسم استبعد في حديث تلفزيوني نشوب حرب بين الجانبين قريباً. وقال إن «معادلة الردع القائمة مع إسرائيل، ولسنا بوارد تعديل هذه المعادلة، كما أن لا تغيير في قواعد الاشتباك»، مضيفاً أن «ما حصل اليوم» وما لبث أن طلب نتنياهو عدم التعليق على كل التطورات العسكرية في جنوب لبنان.

حزب الله يصدر بيانا بعد 4 ساعات من الاشتباك: لم ننفذ اي عملية

جيش الاحتلال: عرفنا عملية اجتياز الحدود ولا جرحى في صفوفنا

وأظهرت التحركات الميدانية، أن الطرفين يتجنبان الانزلاق إلى حرب مفتوحة، لأسباب عدة، حتى أن العملية الأخيرة يمكن تشبيهها عند اغتيال جهاد عماد مغنية في سورية في 18 يناير/ كانون الثاني 2015 بعملية في مزارع شبعا المحتلة بعد 10 أيام، كما ردّ على مقتل عنصرين له في عقربا السورية، في 24 أغسطس/آب 2019، بعملية ضد آلية عسكرية إسرائيلية في مستوطنة «أفيفيم» في 1 سبتمبر/أيلول 2019.

في المقابل، أعلن نائب الأمين العام لـ«حزب الله»، نعيم قاسم، مساء الأحد، أنه لا يتوقع اندلاع حرب في الأشهر المقبلة مع الاحتلال الإسرائيلي. ورغم تأكيده الاحتفاظ بحق الرد على قتل محسن إلا أن قاسم استبعد في حديث تلفزيوني نشوب حرب بين الجانبين قريباً. وقال إن «معادلة الردع القائمة مع إسرائيل، ولسنا بوارد تعديل هذه المعادلة، كما أن لا تغيير في قواعد الاشتباك»، مضيفاً أن «ما حصل اليوم» وما لبث أن طلب نتنياهو عدم التعليق على كل التطورات العسكرية في جنوب لبنان. وأظهرت التحركات الميدانية، أن الطرفين يتجنبان الانزلاق إلى حرب مفتوحة، لأسباب عدة، حتى أن العملية الأخيرة يمكن تشبيهها عند اغتيال جهاد عماد مغنية في سورية في 18 يناير/ كانون الثاني 2015 بعملية في مزارع شبعا المحتلة بعد 10 أيام، كما ردّ على مقتل عنصرين له في عقربا السورية، في 24 أغسطس/آب 2019، بعملية ضد آلية عسكرية إسرائيلية في مستوطنة «أفيفيم» في 1 سبتمبر/أيلول 2019.

في المقابل، أعلن نائب الأمين العام لـ«حزب الله»، نعيم قاسم، مساء الأحد، أنه لا يتوقع اندلاع حرب في الأشهر المقبلة مع الاحتلال الإسرائيلي. ورغم تأكيده الاحتفاظ بحق الرد على قتل محسن إلا أن قاسم استبعد في حديث تلفزيوني نشوب حرب بين الجانبين قريباً. وقال إن «معادلة الردع القائمة مع إسرائيل، ولسنا بوارد تعديل هذه المعادلة، كما أن لا تغيير في قواعد الاشتباك»، مضيفاً أن «ما حصل اليوم» وما لبث أن طلب نتنياهو عدم التعليق على كل التطورات العسكرية في

شرق غرب

«الشاباك» يشدّد حماية نتنياهو

شدّد جهاز الاستخبارات الداخلية الإسرائيلي «الشاباك»، أخيراً، الحماية حول رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو (الصورة) وأفراد أسرته، في ظل ادعاء الأخير تلقيهم تهديدات بالقتل. وقالت صحيفة «هآرتس» إن ذلك يأتي في ظل تعاظم التظاهرات المناهضة لنتنياهو، متحدثة عن قلق «الشاباك» من هتاف اليمين المتطرف ضد المتظاهرين، فيما يقول نتنياهو إن الخطر عليه ناجم عن تحريض اليسار.

(العربي الجديد)

الاحتلال يقر مصادرة مخصصات الأسرى

رفضت محكمة الاحتلال اللوائية في تل أبيب، أول من أمس الأحد، التماساً من والد الأسير الفلسطيني فكري زهير منصور عمر، ضد قرار إسرائيل مصادرة مخصصات تجله والتي تلقاها من السلطة الفلسطينية. وقالت صحيفة «يسرائيل هيوم» إن أمر المصادرة جاء ضمن سابقة بادرت إليها هيئة إسرائيلية تابعة لوزارة الأمن في دولة الاحتلال، رغم تمديد وزير الأمن بني غانتس تعليق السماح بمصادرة مخصصات الأسرى.

(العربي الجديد)

هنية: رفضنا مقايضة المقاومة بمشاريع لغزة

قال رئيس المكتب السياسي لحركة «حماس»، إسماعيل هنية، إن حركته رفضت قبل شهرين عرضاً من جهات لم يحددها، لتنفيذ مشاريع في غزة بـ15 مليار دولار، كونه يأتي في إطار خطة صفقة القرن الأميركية، ويشترط نزع سلاح المقاومة. وأوضح هنية في حديث لصحيفة «الوسيل» القطرية، نشر أمس الإثنين، أن الجهات المقدمة للعرض، طلبت «نزع سلاح المقاومة وإنهاء المقاومة والتخلي عن القدس»، مؤكداً رفض أي مشاريع «مقابل التخلي عن ثوابت سياسية أو نزع سلاح».

(الأناضول)

تبون: مخطط للإساءة إلى سمعة الجزائر

اتهم الرئيس الجزائري عبد المجيد تبون (الصورة)، أول من أمس الأحد، أطرافاً لم يسمها، بالعمل على الإساءة لسمعة بلاده، والسعي لإظهار الجزائر والحكومة في حالة عجز عن إدارة الشأن العام وأزمة كورونا. وقال تبون في اجتماع لمجلس الوزراء، إن تحريات الأمن في الأحداث الأخيرة التي شهدتها ولايات عدة، توصلت إلى أن الأفعال التي مسّت بمؤسسات الصحة، لم يكن هدفها سوى إظهار الدولة في شكل العاجز، موجهاً التهمة إلى «أيادٍ إجرامية».

(العربي الجديد)

اليمن: الحكومة تحشد ضد «الانتقالي»

حشدت الحكومة اليمنية أمس، الآلاف من أنصارها لتظاهرات تأييد للشرعية وللرئيس عبد ربه منصور هادي، ضد المجلس الانتقالي الجنوبي المدعوم إماراتياً، وذلك بعد توافقات شبه نهائية بين الحكومة و«الانتقالي» على تشكيل حكومة مشتركة. وقال سكان محليون لـ«العربي الجديد»، إن مدينة لودر في أبين شهدت أكبر تجمع شعبي على الإطلاق منذ نحو عقد، أعلن وقوفه مع الشرعية، ورفض وصاية أي طرف على المحافظات الجنوبية.

(العربي الجديد)

دعوة للمرابطة في الأقصى
البيرة: محاولة حرق مسجد

حمّلت قيادات دينية وسياسية فلسطينية حكومة الاحتلال الإسرائيلي مسؤولية تزايد عنف المستوطنين، الذين حاولوا إحراق مسجد في مدينة البيرة

رام الله ـ محمود السعدي

يواصل المستوطنون في الضفة الغربية المحتلة شنّ هجماتهم على الفلسطينيين، مع محاولتهم إحراق مسجد في مدينة البيرة وسط الضفة الغربية المحتلة، بعد أن خطوا كتابات عنصرية على جدرانه، فيما دعا المفتي العام للقدس والديار الفلسطينية وخطيب المسجد الأقصى الشيخ محمد حسين، إلى المرابطة في الأقصى، بعد دعوة مستوطنين إلى اقتحامه الخميس المقبل. وأحرق مستوطنون، فجر أمس الاثنين، أجزاءً من مسجد في مدينة البيرة المجاورة لمدينة رام الله وسط الضفة الغربية، وخطوا على جدرانه شعارات عنصرية باللغة العبرية، ثم لاذوا بالفرار، قبل أن تتمكن طواقم الدفاع المدني الفلسطيني من السيطرة على الحريق. وكتب على جدران المسجد: «حصار على العرب وليس على اليهود»، و«أرض إسرائيل لشعب إسرائيل».

وقال رئيس بلدية البيرة، عزام إسماعيل، لـ«العربي الجديد»، إن «الأهالي فوجئوا فجر اليوم (أمس) الاثنين، باندلاع النيران بمسجد البر والإحسان الواقع في منطقة جبل البيرة بالقرب من مستوطنة بسغوت المقامة على أراضي البيرة، ليتبين أن المرافق الصحية للمسجد قد أحرقت، وكذلك البوابة الخلفية له». وأكد أن «يقظة الأهالي منعت وقوع حريق كامل في المسجد، بعدما لاذ المستوطنون بالفرار، بعد أن أضرموا النار فيه، فيما تمكنت طواقم الدفاع المدني الفلسطيني من السيطرة على الحريق، بينما وجدت كتابات عنصرية باللغة العبرية على جدران المسجد ضد الفلسطينيين».

من جانبه، قال وكيل وزارة الأوقاف والشؤون الدينية الفلسطيني حسام أبو الرب، في بيان، إن «هذا الفعل الإجرامي والعنصري تتحمل مسؤوليته حكومة الاحتلال التي تعمل حثيثاً على دعم هذه الفئات الإرهابية، والتي لا توفر جهداً في الاعتداء على مقدسات المسلمين ومساجدهم، سواء في المسجد الأقصى الذي يتعرض لهجمات وانتهاكات يومية تنال من مبانيه وساحاته وحراسه ومصلّيه، أو في المسجد الإبراهيمي الذي يواجه هجمة إسرائيلية غير مسبوقة، في محاولة للسيطرة عليه بشكل كامل». وطالب «أبو الرب المجتمع الدولي والمؤسسات ذات العلاقة بكف أيادي هذه الفئة المجرمة عن التعرض لمقدسات المسلمين ومشاعرهم». وقال رئيس الوزراء الفلسطيني محمد اشتية، خلال افتتاح جلسة الحكومة في رام الله أمس الإثنين، إن «هذا فعل إجرامي وعنصري، يُحمّل دولة الاحتلال مسؤوليته، ومسؤولية انفلات المستوطنين وعنفهم المتزايد»، فيما اتهم كبير المفاوضين الفلسطينيين صائب عريقات، المستوطنين بإشعال الحريق. وقال في بيان: «أحرق المستوطنون المجرمون مسجداً في مدينة البيرة. وكتبوا: الحصار للعرب، هذا البلد لليهود. إنها العنصرية والأبرتهايد». وأعلنت وزارة الخارجية الفلسطينية، في بيان، أن «هذا الاعتداء العنصري الآثم يعبّر عن همجية الاحتلال وميليشيات مستوطنيه الإرهابية، خصوصاً في ظل جائحة كورونا». وحملت «الحكومة الإسرائيلية ورئيس وزرائها المسؤولية الكاملة والمباشرة عن هذا الاعتداء، وعن جميع الاعتداءات التي تستهدف الوجود الفلسطيني وحقوق شعبنا العادلة والمشروعة وممتلكات المواطنين ومزارعهم ومساجدهم وكنائسهم، في دعوة إسرائيلية صريحة وممنهجة إلى الحرب الدينية لإخفاء وجود الاحتلال الإسرائيلي، وتغيير طابع الصراع من سياسي إلى ديني. كذلك فإنها دعوة إسرائيلية رسمية لنشر حالة من الفوضى وعدم الاستقرار لمواصلة تهرب الجانب الاسرائيلي من استحقاقات المفاوضات وعملية السلام، وساتر دخاني أيضاً لتمرير المزيد من المخططات الاستعمارية التوسعية في أرض دولة فلسطين، وفي مقدمتها تنفيذ قرار الضم».

وطالبت «الأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولي بتفعيل نظام الحماية الدولية لشعبنا، والدول كافة بوضع عصابات المستوطنين الإرهابية على قوائم الإرهاب لديها».

إلى ذلك، دعا المفتي العام للقدس والديار الفلسطينية وخطيب المسجد الأقصى الشيخ محمد حسين، في بيان، «كل من يستطيع الوصول إلى القدس المحتلة والمسجد الأقصى إلى التحرك للوقوف في وجه الاحتلال الإسرائيلي». وشدد «على خطورة الدعوات التي أطلقها المستوطنون، والداعية إلى اقتحام المسجد الأقصى الخميس المقبل»، مؤكداً «أنها تمسّ عقيدة المسلمين في العالم أجمع». وكرر «مطالبته الهيئات والمؤسسات المحلية والدولية، والعالم أجمع بحماية المسجد الأقصى والمقدسات الفلسطينية».

تلويح سعيّد بمواجهة «المؤامرات»: نحو حل البرلمان؟

لا يتوانى الرئيس التونسي قيس سعيّد في خطاباته من التحذير من مؤامرات داخلية وخارجية تحاك للبلاد، ما قد يعد تمهيداً لفرض تدابير استثنائية استناداً للدستور. فما هي هذه التدابير؟

تحدث سعيّد مراراً عن مؤامرات ضد البلاد (ياسين القايدي/الأناضول)

تونس ـ أدم يوسف

لم يفوّت الرئيس التونسي قيس سعيّد، منذ وصوله إلى قصر قرطاج، بياناً أو خطاباً، إلا وشحنه بعبارات الحرب، ليُذكّر في كلّ مرة يتحدث فيها، بـ«مؤامرات تحاك في الداخل والخارج ضد البلاد»، واستعداده لفرض القانون وإنهاء حالة الارتباك والتعطيل في مؤسسات الدولة، حكومة وبرلماناً، من خلال ما يمتلكه من صلاحيات، يقول إنه ينتظر الفرص السانحة لتفعيلها. ويأتي ذلك، فيما تمر تونس بأزمة سياسية خانقة، تعطل معها مسار الدولة الاقتصادي والاجتماعي، فعلاوة على استقالة حكومة الياس الفخفاخ، يعيش البرلمان حالة من التعثر والتعطيل بسبب كتلة الحزب «الدستوري الحر»، ما يوفر السياقات والمناخات الملائمة أمام سعيّد للقيام بتحرك ما، قد يكون تفعيل المادة 80 من الدستور، على الرغم مما تنطوي عليه تلك الخطوة من إشكاليات. ولطالما ردّد الرئيس التونسي الحديث عن اكتشافه «مؤامرات» تحاك ضده وضد البلاد في «الغرف المظلمة»، مشدداً في أكثر من مناسبة على امتلاكه معلومات حول تدخلات قوى خارجية في تونس لمحاولة بثّ الفوضى وزعزعة الاستقرار، وذلك بالتواطؤ مع أطراف من الداخل. كما أكد سعيّد، في ذات السياق، أنه سيتصدى لكل ما يحاك، وأن تلك المؤامرات «ستتكسر أمام بسالة الجيش والأمن وأمام إرادة الشعب». ولم يكشف الرئيس التونسي مرة عن هوية المتآمرين، ولا عن خيوط المؤامرة، لكن ترديده للفكرة ذاتها بثّ القلق في نفوس المواطنين من مجهول يتربص بالبلاد وبمؤسساتها، ليبدو وكأن القائد الأعلى للقوات المسلحة، أي الرئيس نفسه، قد أعلن الحرب على قوى وأطراف، لا تزال مجهولة وغامضة.

وبالعودة إلى مقتطفات من كلمات ألقاها منذ توليه الرئاسة، فإن قيس سعيّد لم يتوان عن التذكير بخطورة الوضع والأزمة التي تشهدها تونس. آخر ذلك، تذكيره منذ أيام، خلال زيارة قام بها إلى وزارة الداخلية، وإلى قاعدة عسكرية، بأن «رئاسة البلاد ليست بالكرسي الشاغر»، مضيفاً «سنواجه بالقوة والضرب على أيدي كل من يفكر مجرد التفكير بأي شكل من الأشكال في تجاوز الشرعية من الخارج أو من الداخل». وأكد الرئيس أن «القوات العسكرية المسلحة جاهزة دائماً للتصدي للمؤامرات... فجيشنا الوطني البطل لا يقبل إلا بالانتصار أو بالاستشهاد، ومن يفكر في تجاوز الشرعية، سيجد حائطاً تنكسر عليه أضغاث أحلامه».

واستنتاجاً من تلك التصريحات، يرى مراقبون أن الرئيس التونسي يمهد الأرضية من أجل تهيئة الشعب لفكرة القبول بتفعيل البند 80 من الدستور، خصوصاً لعلمه أنّ تنقيح القانون الانتخابي والنظام السياسي في البلاد، غير مقبول من البرلمان الحالي، بتركيبته الرافضة للمسّ بدستور العام 2014. وينصّ البند 80 من الدستور التونسي، على أنّ «لرئيس الجمهورية في حالة خطر داهم مهدد لكيان الوطن أو أمن البلاد أو استقلالها، ويتعذر معه السير العادي لدواليب الدولة، أن يتخذ التدابير التي تحتّمها الحالة الاستثنائية، وذلك بعد استشارة رئيسي الحكومة والبرلمان، وإعلام رئيس المحكمة الدستورية، ويعلن عن التدابير في بيان إلى الشعب»، ما قد يعني تعليق العمل بالدستور وجميع المؤسسات، والإمساك بالدولة بقبضة من حديد.

ويستعين الرئيس، في مثل هذه الحالة، بمؤسستي الأمن والجيش، بما يعني تجميع كل السلطات وردّها إليه.

وتعليقاً على إمكانية الذهاب إلى تلك الخطوة، توضح أستاذة القانون الدستوري وخبيرة القانون البرلماني، منى كريم الدريدي، أن تفعيل البند 80 من الدستور من قبل الرئيس، يجب أن تتوفر حوله شروط شكلية وأخرى موضوعية. وتشرح الدريدي، في حديث لـ«العربي الجديد»، أنه «من حيث الشكل، يجب استشارة المحكمة الدستورية التي لم يتم تشكيلها بعد، وهو شرط أساسي، أما الشرط الموضوعي، فهو ضرورة وجود خطر داهم، يهدد كيان الدولة واستقرارها، ونحن نعرف هذا النوع بالخطر الخارجي»، مؤكدة «عدم توفر شروط اعتماد البند 80 حالياً». لكن الخبيرة القانونية تلفت في الوقت ذاته إلى أن الرئيس بإمكانه الذهاب في تأويله نحو تفعيل البند 80، انطلاقاً من تصريحاته التي عبّر فيها عن وجود مؤامرات خارجية، وأن تونس تمر بأزمة تعطل مسار الدولة، مشيرة إلى أنه بإمكان سعيّد غضّ الطرف عن الشرط الشكلي بغياب المحكمة الدستورية، بسبب توفر الشرط الموضوعي، وهو الخطر «الداهم» واعتباراً لأنه الحامي والضامن لتطبيق الدستور، بحسب ما يُعرّفه هذا الدستور، ترى الدريدي أن بإمكان الرئيس الذهاب لتفعيل هذا البند، متحدثة عن سابقة في غضّ الطرف عن غياب المحكمة الدستورية، حين أعلنت حالة الشغور عند وفاة الرئيس الباجي قائد السبسي، وتم إعلام الهيئة الوقتية لمراقبة دستورية القوانين (المحكمة الدستورية الوقتية) على الرغم من عدم اختصاصها، وتم تأمين انتقال السلطة إلى رئيس البرلمان في غياب «الدستورية»، بهدف حماية المسار وضمان استمرار الدولة. على الرغم من ذلك، تستبعد خبيرة القانون الدستوري ذهاب سعيّد في هذا النهج من الاجتهاد.

وأكدت كريم أن تفعيل البند 80 «ينطوي على خطورة كبيرة، لأنه يؤسس لديكتاتورية الرئيس»، الذي «سيجمع بذلك كلّ السلطات، ما يحول الحكم عبر أوامر رئاسية، وينتفي معه مبدأ الفصل بين السلطات، وينتهي مجال القوانين والتراتيب، ويتم تسيير البلاد بالأوامر». كما أن من تبعات تلك الخطوة، بحسب شرح الدريدي، «انتفاء عمل البرلمان كسلطة تشريعية، ليبقى في حالة انعقاد لمدة شهر، يتم تجديدها برأي المحكمة الدستورية». وتلفت في هذا الإطار إلى «صعوبة تعديل القانون الانتخابي في تلك الفترة، استناداً للبند 70، وبالقياس عليه باعتبار الدستور يؤول كوحدة منسجمة على الرغم من عدم التنصيص على ذلك صراحة في البند 80». وتشير كذلك إلى أن الرئيس «إذا ذهب في اتجاه إصدار أوامر رئاسية لتغيير القانون الانتخابي، فلا توجد آلية للطعن في ذلك أو رفضه»، مرجحة أن يذهب سعيّد نحو تقديم مبادرة تشريعية للمصادقة عليها من قبل البرلمان، عوض استخدام هذه الاستثناءات. وأخيراً، ترى الخبيرة القانونية أن خطابات الرئيس ورسائله تؤكد ذهابه نحو حلّ البرلمان إذا لم تحصل حكومة هشام المشيشي على ثقة السلطة التشريعية، وذلك بعدما ردّد أن أمام الأخير شهراً واحداً غير قابل للتجديد. وتشير في هذا الصدد إلى أن الدستور يعطي الرئيس الحق في حلّ البرلمان، أي أنها إمكانية وليست شرطاً وجوبياً. لكنها تضيف، ارتباطاً بـ«العودة إلى خطابات الرئيس وإنذاراته وتهديداته بحديث الصواريخ التي أجّل استعمالها، وحديث تغيير الشرعية، وبالقياس على البند 99 من الدستور، فإن سعيّد يتجه نحو حلّ البرلمان في حالة الإخفاق في تمرير الحكومة أو رفضها، غير أن إعادة الانتخابات بالقوانين والأنظمة الانتخابية نفسها تصبح غير ذات جدوى، لأن احتمالات إنتاج المنظومة نفسها وارد جداً».

«نداء تونس» خارج البرلمان

بات حزب «نداء تونس»، الذي شكّله الرئيس الراحل الباجي قائد السبسي (الصورة)، خارج البرلمان التونسي، مع استقالة النواب علي الهرماسي وفخر الدين شبّوب وهنى جلابي من الحزب نهائياً، كما أعلن الهرماسي لـ«العربي الجديد». وجاءت استقالة النواب مباشرة بعد ختام المؤتمر الاستثنائي للحزب، الأحد، والذي انتهى إلى انتخاب قاسم مخلوف أميناً عاماً جديداً، وقرار طرد المدير التنفيذي للحزب حافظ قائد السبسي والأمين العام علي الحفصي.

الغلاف

يقف رئيس الوزراء العراقي مصطفى الكاظمي أمام أبرز التحديات لحكومته، مع عودة التظاهرات المطلبية التي ردت عليها قوات الأمن بشكل عنيف مساء الأحد ما أدى إلى سقوط قتيلين وعدد من الجرحى. وتدل المؤشرات على أن الشارع العراقي سيعود للاشتعال بشكل أكبر في الأيام المقبلة، مع بدء المعتصمين في العاصمة بغداد التواصل مع المحتجين في محافظات أخرى، استعداداً لتوحيد عملية تصعيد الاحتجاجات في الفترة المقبلة، في الوقت الذي لا يبدو فيه أن الكاظمي يملك أي أوراق للتهدئة

تظاهرات العراق
الاحتجاجات وعنف الأمن يهددان عهد الكاظمي

بغداد ـ **محمد علي، عادل النواب**

لا يبدو أن الأيام المقبلة في بغداد ومدن عدة جنوبي البلاد ستكون مشابهة للهدوء الذي سادها عقب تفشي فيروس كورونا في العراق، إذ إن الاحتجاجات والتظاهرات عادت مجدداً إلى الساحات والشوارع الرئيسية، في مشهد يذكر بأوائل أيام انتفاضة أكتوبر/ تشرين الأول من العام الماضي، حيث يتجمع العشرات من الشباب بشكل عشوائي وغير مُنظم، ويدخلون في مواجهات مع قوات الأمن، ويردون هتافات ضد الحكومة والأحزاب النافذة في البلاد، مطالبين بالخدمات وفرص العمل.

والأخطر في المشهد سقوط أول ضحايا من المتظاهرين في عهد حكومة مصطفى الكاظمي، خلال مواجهات مع قوات الأمن، ليل أمس الأول الأحد، في ظل مؤشرات على تنسيق بين المتظاهرين لتصعيد الحراك في الشارع، خصوصاً في ظل عدم وجود أي خيارات أو وعود يقدمها الكاظمي للمنتفضين، وهو الذي ورث أزمات كبيرة من الحكومات السابقة لم يستطع إيجاد حلول لها حتى اليوم.

وفي ظل انهيار شبه تام في منظومة الطاقة الكهربائية في العراق، ومع ارتفاع قياسي في معدلات الحرارة بلغت قرابة الخمسين درجة مئوية، وإقرار وزارة العمل العراقية بتوفير الحلول السريعة والاستجابة لمطالب المتظاهرين السلميين في عموم محافظات العراق، لأن مؤشراتها الرصدية تشير إلى عودة التظاهرات الغاضبة في معظم محافظات العراق، إذا ما استمر تردي وضع الكهرباء». ووفقاً لبعض تنسيقية التظاهرات في ساحة التحرير، وهو أحد المعتصمين، أحمد عباس، فإن تظاهرات ليلة الأحد «لم يتم التنسيق أو التحضير لها، بل إن الناس صارت تأتي فرادى منذ يومين بشكل عفوي للتعبير عن رفضها وغضبها من الحال المزري، فلا عمل ولا مصدر دخل ولا كهرباء ولا ماء، في ظل حرارة مرتفعة وحظر تجول ومستقبل مجهول». وأضاف، في حديث لـ«العربي الجديد»، أنه من غير المعلوم من أطلق النار على المتظاهرين «هل هم قوات الأمن أم طرف آخر محسوب على المليشيات؟ لكن الحكومة تتحمل المسؤولية، والكاظمي لم يف بوعده في حماية المتظاهرين».

وتؤكد المؤشرات على أن التظاهرات ستستعيد زخمها. وتواصلت التظاهرات أمس، إذ اندلعت احتجاجات في مدينة سوق الشيوخ بمحافظة ذي قار احتجاجا على تدني الخدمات. وقطع عشرات المتظاهرين جسر الحضارات في مدينة الناصرية (مركز محافظة ذي قار)، كما قام متظاهرون في محافظة المثنى بقطع الطريق السريع المار عبر منطقة الوركاء بالمحافظة. وفي حين كان الحزب الشيوعي العراقي يستعد، أمس، لإصدار موقف بشأن تطورات اليومين الماضيين ومعاودة استخدام الرصاص الحي ضد المتظاهرين، مع ترجيح مصدرين فيه، في حديث لـ«العربي الجديد»، أن يعطي الحزب الضوء الأخضر لأعضائه للمشاركة في التظاهرات، كان ناشطون يؤكدون التنسيق لتصعيد الحراك. وكشف الناشط المدني سجاد حسين، وهو أحد المعتصمين في ساحة التحرير منذ أكتوبر/ تشرين الأول الماضي، لـ«العربي الجديد»، أن «المعتصمين في ساحة التحرير عقدوا اجتماعات خلال الساعات الماضية، وتواصلوا مع المعتصمين في المحافظات الأخرى لغرض التنسيق والتوحد في تصعيد الاحتجاجات، خلال المرحلة المقبلة. وقد تم الاتفاق بين معتصمي ومتظاهري بغداد على الاستمرار في تصعيد الاحتجاجات، كما كانت سابقاً، بسبب عدم جدية حكومة الكاظمي في تحقيق مطالب المتظاهرين، والتراجع الكبير في مستوى الخدمات، والانفلات الأمني الكبير». وقال إن «تصعيد الاحتجاج جاء بسبب عدم وجود نيّة حقيقية من قبل حكومة الكاظمي لتنفيذ مطالب المتظاهرين، وعلى رأسها محاسبة قتلة المتظاهرين وكشفهم، وكذلك إجراء الانتخابات المبكرة بشكل سريع». ولفت حسين إلى أن «المتظاهرين واجهوا عمليات القتل والقمع نفسها، التي تعرضوا لها في ظل حكومة (عادل) عبد المهدي، وهذا يدل على أن سياسة الحكومات متشابهة في مواجهة الشعب العراقي وإسكاته».

وتقابل التصعيد الجديد في الاحتجاجات وعود حكومية بفتح تحقيق بشأن القمع الذي تعرض له المتظاهرون، من دون الحديث عن مقتل المتظاهرين، بل إن المتحدث العسكري باسم الحكومة اكتفى بذكر عبارة إصابات. إلا أن بغثة الأمم المتحدة في بغداد دانت، في بيان لها، «الخسائر البشرية التي وقعت في ساحة التحرير ليلة الأحد»، مضيفة أن «العراقيين في وضع صعب وهم يواجهون تحديات عديدة»، مشددة على ضرورة حماية حق العراقيين في الاحتجاج السلمي دون قيد أو شرط». بينما اعترف مصدر في الحكومة العراقية، لـ«العربي الجديد»، بأن الكاظمي لا يملك أي خيارات أو وعود يقدمها للشارع، ويدرك في الوقت ذاته أن المتظاهرين لم يعودوا يقتنعون بأي وعود، لافتاً إلى أن «الحكومة غير قادرة على تحسين الكهرباء، ولا معالجة ارتفاع الفقر ولا البطالة. وبلغة الأرقام، البلاد تتجه للمجهول اقتصادياً»، مضيفاً أن الكاظمي «ورث فساد وأخطاء الحكومات الست السابقة بكل تفاصيلها».

ولغاية الآن لا يُعرف موقف المليشيات والأحزاب التي وقفت ضد التظاهرات خلال حكومة عادل عبد المهدي، بل ودخل قسم منها على خط قمعها، إذ يُحتمل أن تحشد بعض تلك القوى ضد حكومة الكاظمي وتتخذ موقفاً مؤيداً للتظاهرات. من جهته، قال القيادي في ائتلاف «دولة القانون» سعد المطلبي، في اتصال هاتفي مع «العربي الجديد»، إن «عودة تصعيد الاحتجاج في العاصمة بغداد أو المحافظات الأخرى أمر طبيعي، خصوصاً أن المتظاهرين لم يلمسوا حتى الآن أي جدية حقيقية من حكومة مصطفى الكاظمي في تلبية مطالبهم، التي ينادون بها منذ أشهر». ولفت المطلبي إلى أن «هناك تراجعاً كبيراً في مستوى الخدمات، خصوصاً في ما يتعلق بالطاقة الكهربائية، وهذا الأمر سيفجر ثورة جديدة في عموم العراق. فهناك تراجع كبير في تأمين التيار الكهربائي للمواطنين، مع الارتفاع الكبير في درجات الحرارة». وأضاف «نتوقع بعد الأحداث الأخيرة في ساحة التحرير والطيران، يوم الأحد، أن تشهد الاحتجاجات في عموم البلاد تصعيداً جديداً، وليس على مستوى العاصمة بغداد فقط. وهذا التصعيد ربما يكون أكبر من التصعيد الذي حدث خلال ولاية حكومة عادل عبد المهدي، مع عدم توفير الخدمات، وممارسة العنف بحق المتظاهرين».

خيمة للمتظاهرين في ساحة التحرير احرقت مساء الأحد (أحمد الربيعي/فرانس برس)

تكرار المشهد؟

رأى النائب العراقي ياسم خشان، في حديث مع «العربي الجديد»، أن «حكومة مصطفى الكاظمي (الصورة) لا تختلف عن حكومة عادل عبد المهدي في أسلوب مواجهة المتظاهرين السلميين، ودليل ذلك ما حصل من أعمال قتل وقمع بحق المحتجين في بغداد». ولفت إلى أن «حكومة الكاظمي فتحت منذ أكثر من شهرين تحقيقاً بإحداث تظاهرات أكتوبر، ولغاية الآن لم تعلن شيئاً». وأكد أن «استمرار القمع سيكرر مشهد إسقاط الحكومة العراقية من جديد».

قُتل متظاهران وجُرح نحو 20 آخرين في مواجهات وسط بغداد

الكاظمي لا يملك أي خيارات أو وعود يقدمها للشارع

شرق غرب

«حرييت»: اعترافات مهمة لابنة شقيق مسلم

ذكرت صحيفة «حرييت» التركية، أمس الإثنين، أن داليا محمود مسلم، ابنة شقيق صالح مسلم (الصورة)، وهو أحد قادة «وحدات حماية الشعب» الكردية المصنفة إرهابية في تركيا، أدلت باعترافات مهمة للسلطات الأمنية التركية، عقب تسليم نفسها قبل أكثر من 10 أيام. وكانت داليا قد نقلت إلى القصر العدلي، أمس الإثنين، وعرضت على المحكمة حيث بلغت اعترافاتها 25 صفحة، ليتم الإفراج عنها لاحقاً، مع استمرار محاكمتها بشرط المراجعة العدلية المستمرة.

(العربي الجديد)

تركيا: مقتل 5 جنود

قتل 5 جنود اتراك وأصيب 10 مدنيين، وفق حصيلة أولية، جراء انقلاب حافلة كانت تقلهم بولاية مرسين، جنوبي البلاد. وأوضحت ولاية مرسين في بيان، أمس الإثنين، أن حادث انقلاب الحافلة حصل في قضاء سيرتافول بمنطقة موط، خلال توجهها إلى ولاية قرمان.

(الأناضول)

إدلب: قتيل بقصف النظام

قتل مدني وجرح آخرون بقصف من قوات النظام السوري على ريف إدلب. وقال مصدر من الدفاع المدني السوري، أمس الإثنين، إن «رجلاً قتل وأصيب آخران، مساء الأحد، جراء قصف دمفعي من قوات النظام السوري على بلدة عين لاروز في جبل الزاوية بريف إدلب الجنوبي». وقصفت فصائل «الجبهة الوطنية للتحرير»، أمس الإثنين، مواقع لقوات النظام السوري في ناحية معصران بريف إدلب الشرقي. وتحدثت مصادر محلية عن وقوع هجوم شنه مجهولون بقنبلة يدوية استهدف مجموعة من الشباب في مدينة إدلب، ما أدى إلى إصابة خمسة منهم بجروح.

(العربي الجديد)

18 قتيلا وجريحا في درعا

قتل ثمانية أشخاص وجرح عشرة، غالبيتهم من عناصر قوات النظام السوري وفصائل «المصالحة»، وذلك جراء هجمات شنها مجهولون في مناطق متفرقة من ريف درعا، جنوبي البلاد. وتشهد محافظة

درعا بشكل شبه يومي هجمات وعمليات اغتيال بالأسلحة النارية والعبوات الناسفة تطاول عناصر النظام والتابعين له، فضلاً عن العاملين ضمن فصائل «المصالحة»، في حين لم تصدر بيانات من جهات محددة تتبنى تلك الهجمات التي ارتفعت وتيرتها أخيراً.

(العربي الجديد)

تونس: القبض على «داعشيين» قرب العاصمة

أعلنت وزارة الداخلية التونسية، أمس الإثنين، القبض على عنصرين من تنظيم «داعش» في ولاية أريانة، قرب العاصمة، كان أحدهما يتواصل افتراضياً مع أتباع التنظيم بالخارج للالتحاق بهم. وأوضحت أن «مصالح الوحدة الوطنية للبحث في جرائم الإرهاب بالإدارة العامة للمصالح المختصة للأمن الوطني، تمكنت إثر عملية نوعية استباقية، من الكشف عن عنصر يابع لتنظيم داعش، تابع دروساً في كيفية صنع المتفجرات وتنفيذ عمليات الاغتيال». وأوضحت أن «عملية إيقافه تمت في الوقت المناسب بجهة رواد من ولاية أريانة، برفقة أحد مناصري التنظيم».

(الأناضول)

متابعة

واشنطن ترسخ وجودها شرقي الفرات

بدأت القوات الأميركية في توسيع مطار الشدادي في ريف الحسكة الجنوبي، وهي المنطقة التي تضم العديد من آبار النفط والغاز، في مسعى لترسيخ وجود طويل الأمد

أمين العاصي

ليس بعيداً عن الحدود السورية العراقية، يرسخ الأميركيون وجودهم العسكري في ريف الحسكة الجنوبي، الذي يضم ثروة نفطية، ما يشير إلى نيّة واشنطن البقاء طويلاً في منطقة شرقي نهر الفرات، التي باتت مسرح تنافس كبير بين أطراف النزاع السوري الرئيسية وما تبعها من تداعيات على الأرض، ربما يصبح من الصعب تخطيها في أي تسوية للقضية السورية، لتتحول البلاد إلى مناطق نفوذ إقليمي ودولي لمدة طويلة. وذكرت شبكة «الخابور» الإخبارية المحلية أن التحالف الدولي، بقيادة الولايات المتحدة الأميركية، شرع، خلال الأيام القليلة الماضية، في توسيع مطار مدينة الشدادي في ريف الحسكة الجنوبي، مشيرة إلى أن التحالف استقدم خبراء ومهندسين إلى المطار، وبدأت الحفريات في المكان الذي يضم قاعدة أميركية كبرى. وأشارت إلى أن مروحيات أميركية هبطت عدة مرات داخل القاعدة، تزامناً مع وصول قافلة للتحالف تحمل آليات خاصة بتعبيد الطرقات والحفر، بالإضافة إلى لوائح إسمنتية ومواد خاصة بالبناء.

وتقع مدينة الشدادي التي تسيطر عليها «قوات سورية الديمقراطية» (قسد)، التي تشكل «وحدات حماية الشعب» الكردية أهم فصائلها، إلى الجنوب من مدينة الحسكة بنحو 60 كيلومتراً على الطريق الرئيسي الواصل بين محافظة الحسكة ومحافظة دير الزور. وتضم المنطقة التي يشكّل العرب كل سكانها، العديد من آبار وحقول النفط والغاز، أبرزها الجبسة الذي يضم نحو 500 بئر نفطية، وبعد ثاني أكبر حقول النفط في محافظة الحسكة بعد حقول رميلان. كما تضم أيضاً معملاً للغاز. وتتمتع الشدادي بموقع جغرافي مميز، فهي تربط الحسكة في أقصى الشمال الشرقي من سورية بمحافظة دير الزور في شرقي البلاد، فضلاً عن قربها من الحدود السورية العراقية، إذ لا تبعد عنها سوى 40 كيلومتراً. وإضافة إلى الثروة النفطية، تتميز الشدادي بالزراعات الأساسية كالقطن والقمح والشعير والذرة، ويمر بها نهر الخابور الذي ينبع من جنوب شرقي تركيا ويعبر الحدود إلى سورية من ناحية رأس العين شمالي محافظة الحسكة.

وعلى مدى العامين الأخيرين، نشط التحالف الدولي في أقصى الشمال الشرقي من سورية الغني بالثروات، وأقام العديد من القواعد ونقاط التمركز ولا سيما في محافظة الحسكة وريف دير الزور الشرقي شمال نهر الفرات. وأقام الأميركيون عدة قواعد في محافظة الحسكة السورية، في مقدمتها: قاعدة كبرى تضم مطاراً في مدينة رميلان النفطية (85 كيلومتراً شرقي مدينة القامشلي) في ريف الحسكة الشمالي الشرقي. وتحمي هذه القاعدة حقول رميلان النفطية، والتي تضم قرابة 1322 بئراً، إضافة إلى وجود قرابة 25 بئراً من الغاز في حقول السويدية بالقرب من حقل رميلان. كما أقام الأميركيون قاعدة في منطقة تل بيدر في الشمال من مدينة الحسكة بنحو 40 كيلومتراً، تؤكد مصادر محلية أنها «كبيرة ومحصنة»، إضافة إلى قاعدة داخل مدينة الحسكة مركز المحافظة، وأخرى في قرية روباريا في منطقة المالكية شمال شرقي الحسكة، وتضم مطاراً مخصصاً لهبوط طائرات الشحن الأميركية. وللتحالف الدولي أيضاً قاعدتان في ريف دير الزور الشرقي في حقلي «العمر» و«كونيكو» النفطيين، إضافة إلى عدة نقاط عسكرية في محافظة الرقة السورية، أبرزها في بلدة الجرزة على التخوم الغربية لمدينة الرقة.

ومقابل التحالف الدولي، بقيادة الولايات المتحدة، سعت روسيا إلى تعويض غيابها عن منطقة شرقي نهر الفرات من خلال إنشاء قواعد عدة، بعد الاتفاق العسكري الذي أبرمته مع «قسد» في أكتوبر/تشرين الأول من العام الماضي. وأقام الروس قاعدة كبرى لهم في الشمال الشرقي من سورية في مطار القامشلي، مُرتبطة بقاعدة حميميم العسكرية المتموضعة في الساحل السوري، وسط أنباء غير مؤكدة عن توقيع موسكو اتفاقاً مع النظام يقضي باستئجار الروس مطار القامشلي المدني، الذي يقع على بعد كيلومترات عدة من الحدود مع تركيا، لمدة 49 سنة.

شرع التحالف الدولي في توسيع مطار مدينة الشدادي

وفي منتصف نوفمبر/تشرين الثاني الماضي، أعلنت وزارة الدفاع الروسية أنها نقلت منظومات من الدفاع الجوي وطائرات حربية من قاعدة حميميم العسكرية في ريف اللاذقية إلى مطار القامشلي في محافظة الحسكة. وإضافة إلى هذه القاعدة، أقام الجانب الروسي نقطة عسكرية في مدينة عامودا الواقعة إلى الغرب من مدينة القامشلي بنحو 30 كيلومتراً، علاوة على العريشة وصولاً إلى قرية الداودية غربي تل تمر، شمال غربي الحسكة. كما تعد منطقة عين عيسى في ريف الرقة الشمالي نقطة تمركز للقوات الروسية القادمة من مطار الطبقة العسكري إلى منطقة شرقي نهر الفرات. كما يحتفظ الروس بوجود عسكري في محيط مدينة عين العرب (كوباني).

على الصعيد ذاته، يعمل الجانب التركي أيضاً على تعزيز قواعده في منطقة شرقي الفرات، التي يسيطر فيها على شريط حدودي بطول 100 كيلومتر وبعمق 30 كيلومتراً، يمتد من مدينة تل أبيض في ريف الرقة الشمالي إلى مدينة رأس العين في ريف الحسكة الشمالي الغربي. وأكدت مصادر محلية أن الجيش التركي يصدد حفر أنفاق في قاعدة له في ريف مدينة تل تمر في ريف الحسكة الشمالي، مشيرة إلى أنه استقدم كتلاً إسمنتية وحفر خنادق امتداداً من قرية عين عيسى وصولاً إلى قرية الداودية غربي تل تمر، موضحة أن المنطقة تضم قاعدة تركية كبيرة تحوي دبابات وأسلحة متطورة وأجهزة تصوير ومراقبة، إضافة إلى مهبط للمروحيات. كما أنشأ الجيش التركي عدة نقاط مراقبة في المنطقة التي يسيطر عليها في شرقي الفرات في محيط تل أبيض ورأس العين، ليس بعيداً عن الطريق الدولي «أم 4» الذي يربط حلب بالحسكة.

اقام الاميركيون عدة قواعد في محافظة الحسكة (Getty)

تقرير

مخلوف يفضح التحايل على العقوبات

فضح رامي مخلوف، في آخر إطلالاته، النظام السوري وتحايله على العقوبات المفروضة عليه، سواء بموجب «قانون قيصر»، أو غيره

معاد كركص

عاد رجل الأعمال السوري رامي مخلوف إلى الواجهة من جديد، ضمن مسلسل خلافه مع النظام ورئيسه بشار الأسد (ابن عمة مخلوف)، من خلال منشور جديد على صفحته في موقع «فيسبوك»، يتظلم فيه تعيين النظام حارسا قضائيا على إحدى شركاته، وهي «شام القابضة» التي وضع النظام يده عليها، ضمن خطة لتحجيم دور مخلوف في الاقتصاد السوري وربما إنهائه بشكل كامل. إلا أن الجديد الذي حمله منشور مخلوف الأخير، كان الكشف بشكل مباشر، عن آلية التفاف النظام على العقوبات المفروضة على الشركات المرتبطة به، لجهة إخراج هذا الشق المخفي إلى العلن، ربما بهدف الضغط على النظام والتهديد بكشف أوراقه، لا سيما أن مخلوف كان لفترة طويلة أحد أقطاب الدائرة الفاعلة ضمن النظام، ولا يزال يحتفظ بالكثير من أسراره وخفاياه.

وفي منشوره، قال مخلوف: «المسلسل الهوليوودي ما زال مستمراً من قبل بعض الجهات الأمنية التي اقتسمت على عدم ترك أي مستثمر في البلد باستثناء أثرياء الحرب»، مضيفاً أنه «بعد الإلغاء التعسفي لعقود أسواق الحرة والضغط على مستثمرين آخرين بتهم وذرائع مختلفة لتعطيل أعمالهم وأخذ ممتلكاتهم، وصلوا إلى (شام القابضة) التي تضم أكثر من سبعين مساهماً، كانوا أعمدة الاقتصاد السوري إضافة إلى المشاريع المتميزة في الشركة التي ستنعش الاقتصاد عند إعادة انطلاقها. فقد تم فرض حارس قضائي عليها والسبب أن أحد الشركاء الجدد اشترى حصة صغيرة جداً (أقل من 1 في المائة من الشركة)، واكتشف بمساعدة الأجهزة الأمنية من خلال سلسلة الاعتقالات التي تمت للموظفين بقهرهم والضغط عليهم، أن هناك عقداً موقعاً بين الشام القابضة وشركة أورنينا، فلم يفهموه جيداً واخترعوا قصة اختلاسنا لمبالغ العقد وتحويلها لحسابنا الشخصي في الخارج».

وركز مخلوف على كشف آلية الالتفاف على العقوبات بالقول: «أيها الجهلة كفى ظلما وافتراء على الناس، اقرأوا جيداً العقود وسوف تستنتجون أن شركة أورنينا وغيرها من هذا النمط من الشركات، دوره وهدفه الالتفاف على العقوبات المفروضة على شام القابضة ووسيلة لدفع بعض المستحقات للموردين الذين لا يريدون علاقة مباشرة مع شركة معاقبة، وأن المبالغ التي خُصّلت موجودة في حسابات شام القابضة وستبقى فيها وكل العقود محفوظة في دائرة صنع القرار في النظام، قبل أن تبدأ ملاحقته ومحاصرته قبل فترة.

وعلى الرغم من أن «شام القابضة» غير مدرجة بالحزمة الأولى من العقوبات الأميركية المفروضة على النظام وشركات وأشخاص يتعاملون معه بموجب «قانون قيصر»، إلا أنها مشمولة ضمن عقوبات أميركية وأوروبية سابقة إلى جانب مالكها مخلوف الذي تطاوله عقوبات أوروبية وأميركية وكندية وبريطانية. وبوضع

وضع النظام يده على «شام القابضة» ليصبح شريكا في التحايل

الدخول في احتمالية إدراجهم في قوائم العقوبات، وإزالة الشكوك والمخاوف من التعامل مع الشركات المعاقبة. وربما يكون ذلك مبدأ لجأت إليه شركات أخرى يديرها متنفذون واقتصاديون محسوبون على النظام للتحايل على العقوبات، لا سيما مع بدء تطبيق «قانون قيصر» في 17 يونيو/ حزيران الماضي، ما يجعل كلام مخلوف الأخير تهديداً مبطناً بكشفها، نظراً لقربه من دائرة صنع القرار في النظام، قبل أن تبدأ ملاحقته ومحاصرته قبل فترة.

وعلى الرغم من أن «شام القابضة» غير مدرجة بالحزمة الأولى من العقوبات الأميركية المفروضة على النظام وشركات وأشخاص يتعاملون معه بموجب «قانون قيصر»، إلا أنها مشمولة ضمن عقوبات أميركية وأوروبية سابقة إلى جانب مالكها مخلوف الذي تطاوله عقوبات أوروبية وأميركية وكندية وبريطانية. وبوضع النظام يده على الشركة، فإنه بات شريكاً في عملية الالتفاف والتحايل على العقوبات، التي يكون قد مارسها فعلاً للتهرب من أن تطاول مؤسسات حكومية وشركات قد شملتها الحزمة الأولى من عقوبات «قيصر» أو غيرها من العقوبات التي فرضت على النظام وشركات وأشخاص محسوبين عليه في فترات سابقة منذ اندلاع الاحتجاجات على النظام ربيع 2011.

وفي حديث سابق مع «العربي الجديد»، كان الباحث والمحلل الاقتصادي يونس كريم، قد أشار إلى سهولة تحايل النظام على العقوبات ولا سيما تلك المفروضة بموجب «قانون قيصر»، بالإشارة إلى أن النظام «بإمكانه الالتفاف على العقوبات بتجزئة عمليات الدعم المالي المقدمة إليه، حيث يلاحق القانون عمليات الدعم الكبيرة أو الهامة، وبالتالي يمكن للنظام اللجوء إلى الشركات الصغيرة غير المرتبطة به بشكل مباشر، بهدف استخدامها كمصدر لإمداده بشكل مجزأ». وتابع: «يضاف إلى ذلك، أن الأجانب الذين ستشملهم عقوبات القانون، يجب أن يكونوا عسكريين أو يدعمون النظام بامداده عسكرياً، ما يعني أن الأجانب الذين يقدمون دعماً اقتصادياً مستثنَون من العقوبات والملاحقة، وعموماً فإن الاستثناءات كثيرة داخل قانون قيصر، وكانها تركت هامشا للأسد للمناورة والالتفاف».

وطفا خلاف الأسد مخلوف إلى السطح منذ نهاية إبريل/نيسان الماضي، بعد خروج الأخير بتسجيلات مصورة يعرض فيها «مظلوميته» بملاحقة شركاته بغية محاصرته وتصفيته من قبل أشخاص لم يسمهم، ثم انتقال لاتهام الأجهزة الأمنية بالوقوف وراء ذلك، على خلفية مطالبته من قبل «الهيئة الناظمة للاتصالات والبريد» بسداد مبالغ تصل إلى 130 مليار ليرة سورية (250 مليون دولار) كقيمة ضرائب متراكمة على شركة «سيريتل» الخلوية التي يملكها، والتي فرض النظام عليها كذلك حراسة قضائية في وقت سابق. وقبل أيام، فرضت محكمة البداية المدنية التجارية الأولى بدمشق حراسة قضائية على شركة «شام القابضة» بعد قيام أحد المساهمين في الشركة، ويدعى أحمد خليل، برفع دعوى على مخلوف اتهمه فيها بسرقة مبلغ 23 مليون دولار أميركي.

لاحق النظام في وقت سابق شركة «سيريتل» (فرانس برس)

مع فشل مفاوضات سد النهضة، عادت الولايات المتحدة لتكون مسرحاً لصراع دبلوماسي بين مصر وإثيوبيا، مع محاولة القاهرة الحصول على دعم أميركي في هذا الملف في مجلس الأمن، غير أن روسيا والصين منعتا مناقشة الملف، في سياق دعمهما أديس أبابا

معركة سد النهضة تتجدد

فوائد إضافية لإثيوبيا بدعمٍ من روسيا والصين

القاهرة ـ **العربي الجديد**

عادت الولايات المتحدة لتكون مسرحاً لصراع دبلوماسي بين مصر وإثيوبيا، على خلفية فشل مفاوضات سد النهضة وإصرار أديس أبابا على التنصّل من حتمية الوصول إلى اتفاق قانوني ملزم بشأن قواعد ملء وتشغيل السد، بعدما ضربت عرض الحائط بالتدخلات الدولية الخجولة والوساطات الإقليمية، وأنجزت الملء الأول للسد من دون إخطار مسبق للقاهرة والخرطوم، ما أثر بالفعل في كفاءة المنظومة المائية السودانية، وسيؤثر بالمستقبل القريب في نسب وصول المياه إلى بحيرة ناصر. وازداد الصراع الدبلوماسي سخونة مع فشل مساعي مصر بدعم أميركي رسمي من فيصل بن فرحان، بانضم من القاهرة إلى الداعين لوقف إطلاق النار في ليبيا، وتفعيل الحل السياسي، فيما كان المغرب يستقبل رئيس سد النهضة في طبرق بعقيلة صالح، ورئيس المجلس الأعلى للدولة الليبي خالد المشري، لبحث إمكانية «تعديل» اتفاق الصخيرات المتعلق بحل الأزمة الليبية. على الأرض، أرسلت قوات حكومة الوفاق تعزيزات إضافية إلى محيط مدينة سرت. ونشرت قناة «فبراير» الخاصة، المقربة من حكومة الوفاق، مقطع فيديو لما قالت إنها تعزيزات عسكرية وصلت إلى غرب سرت لاستكمال «عملية تحرير» المدينة. وكان الناطق باسم عملية تحرير سرت الجفرة العميد عبد الهادي دراه، قد أعلن أمس الأول أن الأوضاع الميدانية مستقرة غرب سرت، وأن «قوات حكومة الوفاق تنتظر الحل السياسي لدخول سرت من دون حرب»، لكنه لوّح باستئناف العمليات العسكرية ضد مليشيات اللواء المتقاعد خليفة حفتر في حال فشل التوصل إلى حل سلمي.

واعلن وزير الخارجية السعودي فيصل بن فرحان، في مؤتمر صحافي مع نظيره المصري سامح شكري في القاهرة أمس الاثنين، «دعم المملكة الكامل» لموقف مصر في الأزمة الليبية. وقال: «تحدثنا عن الوضع في الأداء والتعريف بمطالب ومحددات مصر في قضية سد النهضة، بحسب مصادر دبلوماسية مصرية متابعة للتحركات الخارجية في هذا الملف منذ سنوات. وأوضحت المصادر لـ«العربي الجديد»، أن المقاربة الأميركية للملف سد النهضة لا يمكن تصنيف تفاصيلها على أساس حزبي أو مؤسساتي فقط، فليست كل دوائر الحزب الجمهوري مع الموقف المصري على الرغم من الموقف الإيجابي لترامب، وليست كل دوائر الحزب الديمقراطي مع إثيوبيا، على الرغم من المواقف المتباعدة من قيادات الحزب وبعض الشخصيات المؤثرة في حملة المرشح للرئاسة جو بايدن، وموقف الأخير الذي يبدو مبدئياً ومتحفزاً تجاه النظام الحاكم في مصر.

وكشفت المصادر أن فكرة فرض عقوبات أو منع مساعدات عن إثيوبيا ليست جديدة، بل تم التلويح بها لأديس أبابا مباشرة في فبراير/شباط الماضي بالتوازي مع ممارسة ترامب على أبي أحمد «ضغوطاً كبيرة» لإجباره على إنهاء المفاوضات هذا الشهر، معظمها تتعلق بالتدخل الأميركي لسرعة صرف إثيوبيا دفعات قرض صندوق النقد الدولي، الذي وافق عليه المجلس التنفيذي للصندوق في ديسمبر/كانون الأول الماضي بقيمة 2,9 مليار دولار، وتوجيه عدد من كبار المستثمرين الأميركيين للعمل في إثيوبيا، فضلاً عن الدعم السياسي في مواجهة معارضي أحمد، الذين من المتوقع تكتلهم ضد حزبه الجديد «الازدهار» في الانتخابات العامة المقررة في وقت لم يحدد من العام المقبل، بعد أن كان مفترضاً إجراؤها في 29 أغسطس/آب المقبل.

ووفقاً للمصادر، ففي ذلك الوقت كان ترامب غاضباً بشدة من الطريقة التي يتعامل بها أبي أحمد مع مبادرته لإنهاء المفاوضات، وكانت نقطة التخيير بين المكافأة والعقاب محوراً رئيسياً للقاء وزير الخارجية الأميركي مايك بومبيو، مع أحمد خلال زيارته أديس أبابا في ذلك الوقت، في أعقاب اتصال هاتفي أجراه ترامب به لتحفيزه على مواصلة التفاوض. وفي تلك الزيارة أدلى بومبيو بتصريح قال فيه إن «اتفاق سد النهضة بحاجة لمزيد من الوقت لتصفية الخلافات».

وأضافت المصادر أن أحمد حاول على مدار الأشهر التالية التهرب من تعهداته لترامب، بحجة أن بقاءه في السلطة وفوز حزبه في الانتخابات المقبلة، هو الضامن الوحيد لتنفيذ أي اتفاقات بشأن السد مع مصر والسودان. وهو الأمر الذي نجح ليس فقط مع الإدارة الأميركية، بل كان أحد الأسباب التي دعت مصر لإبداء قدر من المرونة في العديد من المواقف على عكس اتجاهاتها السابقة.

كما تم للسبب نفسه التغاضي عن تصريحات إثيوبية حادة، كان عكس أديس أبابا تبرر دائماً أنها مخصصة «للاستهلاك المحلي»، حتى انتهى الأمر بإعلانها انتصارها بإنجاز الملء الأول الأسبوع الماضي.

لكن المشكلة التي تواجه ترامب بتنفيذ تهديداته هي أن المسألة ليست بالبساطة المتوقعة لا سياسياً ولا إجرائياً، فالمصادر المصرية نفسها تتحدث عن «دوائر مؤثرة داخل الإدارة الأميركية ذاتها وفي وزارة الخارجية تحديداً، مقتنعة تماماً بضرورة دعم حكومة أبي أحمد، ليس فقط باعتبارها ضامنة لاستقرار إثيوبيا التي من الممكن تهجيرها بسهولة بتغذية النزعات العرقية والمظلوميات القومية، ولكن أيضاً بسبب سد النهضة نفسه، وما سيترتب عليه وعلى المشاريع التنموية المختلفة من تحويل إثيوبيا إلى مركز ثقل حقيقي في المنطقة يمكن الرهان عليه لقيادتها والتأثير على الدول المجاورة». وأوضحت المصادر أن هناك مسألة متعلقة بالعامل الصيني وتأثيره على الأوضاع في إثيوبيا، تثير خلافاً واسعاً داخل الإدارة الأميركية، فالتواجد الصيني الاقتصادي والسياسي في إثيوبيا كبير وعميق وقديم، ويرتبط أساساً بتوجيه الحكومة الصينية سلسلة كبيرة من الاستثمارات والمساعدات في كل المجالات، لا سيما على صعيد تطوير البنية التحتية والمرافق والمنشآت الحكومية والجذب السياحي.

وإزاء تلك المسألة تختلف الرؤى في واشنطن، بين فريق على رأسه ترامب يرى وجوب التصدي للتوغل الصيني في أفريقيا بتغليظ العقوبات ومنع المساعدات والحرمان من بعض المزايا، وهناك فريق آخر، وفق المصادر، على رأسه بومبيو وعدد من أكبر قيادات الخارجية الأميركية، يرون وجوب الاستثمار في إثيوبيا وغيرها من الدول ومقارعة الصين في توجيه الاستثمارات والمساعدات، كحل وحيد لتحسين وضع الولايات المتحدة في شرق أفريقيا ووسطها.

يُذكر أن عدداً من السفراء والمسؤولين الدبلوماسيين الأميركيين وجهوا نهاية الشهر الماضي خطاباً مشتركاً لوكيل وزارة الخارجية الأميركية للشؤون السياسية ديفيد هيل، انتقدوا فيه موقف الإدارة الأميركية تجاه أزمة سد النهضة وما وصفوه بـ«انحياز واشنطن للقاهرة». وظهر أن الموقعين على الخطاب شغلوا منصب مساعد وزير الخارجية للشؤون الأفريقية في عهود سابقة وهم: جوني كارسون (سفير أسبق في زيمبابوي وكينيا)، وهرمان كوهين (عمل مع الجمهوريين)، وشيستر كروكر (عمل مع الجمهوريين)، وجندايي فرايزر (سفيرة سابقة في جنوب أفريقيا)، وجورج موز (عمل مع الديمقراطيين)، سوزان رايس (شغلت المنصب في عهد الرئيس السابق باراك أوباما)، وليندا توماس غرينفيلد (عملت مع إدارتي أوباما وترامب).

ركز الخطاب على اعتبارات سياسية بحتة لا صلة لها بالواقع المائي أو الاجتماعي أو الاقتصادي لمصر وإثيوبيا، إذ دعا الإدارة الأميركية إلى استثمار توجه أبي أحمد نحو «الإصلاح والتغيير» في بلده لإقامة علاقات مفيدة للطرفين، ودعم تواجد واشنطن في أديس أبابا كقوة كبرى في منطقة شرق أفريقيا.

أما في ما يتعلق بقضية سد النهضة والموقف المصري، فأكدت المصادر أن أغلب الدوائر المهتمة في مجلسي النواب والشيوخ بمن في ذلك في الحزب الجمهوري، لها مواقف أكثر إيجابية تجاه إثيوبيا بالنسبة لمصر، حتى مع تكثيف الدعاية والحشد في أوساط عديدة خلال الشهرين الماضيين، سعياً لاجتذاب دعم مزيد من النواب والسياسيين ضد المد الأفريقي اليهودي الداعم بشدة لإثيوبيا.

وتعتبر مصادر دبلوماسية عديدة أن رهان مصر الوحيد على الولايات المتحدة تحت قيادة ترامب لحل قضية سد النهضة والخروج باتفاق يهدف لتقليل الأضرار «لا يضمنه شيء»، لأن الولايات المتحدة من أقل الدول مساعدة لإثيوبيا في مشروع السد وتأثيراً عليها في هذا الإطار. أما الدول الأكثر مساعدة لها اليوم واستفادة من السد لاحقاً، مثل الصين وفرنسا وإيطاليا والمانيا، فهي ما زالت مقتنعة إلى حد كبير بالمصفوفات الإثيوبية، التي تدّعي عدم إيقاع أي أضرار بمصر في أي مرحلة من ملء وتشغيل السد. وهو ما يناقض المصفوفات والتقارير الفنية المصرية، التي لا تتحدث فقط عن خروج الآف الأفدنة من الرقعة الزراعية على مراحل، ربما تبدأ في العام بعد المقبل، ولكن أيضاً بسبب المصروفات الضخمة التي يتحتم على مصر أن تنفقها في المستقبل البعيد، لتحسين الظروف البيئية للمياه وتحسين جودتها وجعلها صالحة للشرب، بالنظر للتوسع الكبير الذي سيطرأ على استخدامها للأغراض الزراعية والصناعية والتنموية في كل من إثيوبيا والسودان.

وعجزت إدارة ترامب منذ بداية العام عن تحقيق اختراق كبير في الملف وإجبار إثيوبيا على التفاوض الجاد وصولاً إلى اتفاق يراعي جميع الأطراف، ما أدى إلى انعكاس سلبي على المسار التفاوضي بالانسداد، وعقّد الأمور أكثر على الوفد المفاوض المصري بشقيه الفني والقانوني. وسبق أن أفادت مصادر فنية حكومية ودبلوماسية مصرية واسعة الاطلاع على مجريات التفاوض، بأن وزارتي الري والخارجية كانتا تتلقيان باستمرار رسائل طمأنة من جهاز المخابرات العامة والدوائر الصيقة برئاسة الجمهورية، بأن الموقف المصري الفعلي في القضية قوي، وأن العلاقة بين الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي وترامب سيكون لها أثر إيجابي في التوقيت الحاسم من القضية، وأن الاتصالات الجارية مع الروس والفرنسيين وحتى الصينيين، لتأكيد عدم قبول أي من تلك الدول إيقاع الضرر بمصر.

تسعى إثيوبيا لتعزيز الاستفادة زراعياً من السد (Getty)

فشلت مصر في الحصول على دعم مجلس الأمن رغم تأييد أميركا

غضب ترامب من تعامل أحمد السلبي مع مبادرته لإنهاء المفاوضات

زيارته أديس أبابا في ذلك الوقت، في أعقاب اتصال هاتفي أجراه ترامب به لتحفيزه على مواصلة التفاوض. وفي تلك الزيارة أدلى بومبيو بتصريح قال فيه إن «اتفاق سد النهضة بحاجة لمزيد من الوقت لتصفية الخلافات».

وأضافت المصادر أن أحمد حاول على مدار الأشهر التالية التهرب من تعهداته لترامب، بحجة أن بقاءه في السلطة وفوز حزبه في الانتخابات المقبلة، هو الضامن الوحيد لتنفيذ أي اتفاقات بشأن السد مع مصر والسودان. وهو الأمر الذي نجح ليس فقط مع الإدارة الأميركية، بل كان أحد الأسباب التي دعت مصر لإبداء قدر من المرونة في العديد من المواقف على عكس اتجاهاتها السابقة.

كما تم للسبب نفسه التغاضي عن تصريحات إثيوبية حادة، كان عكس أديس أبابا تبرر دائماً أنها مخصصة «للاستهلاك المحلي»، حتى انتهى الأمر بإعلانها انتصارها بإنجاز الملء الأول الأسبوع الماضي.

لكن المشكلة التي تواجه ترامب بتنفيذ تهديداته هي أن المسألة ليست بالبساطة المتوقعة لا سياسياً ولا إجرائياً، فالمصادر المصرية نفسها تتحدث عن «دوائر مؤثرة داخل الإدارة الأميركية ذاتها وفي وزارة الخارجية تحديداً، مقتنعة تماماً بضرورة دعم حكومة أبي أحمد، ليس فقط باعتبارها ضامنة لاستقرار إثيوبيا التي من الممكن تهجيرها بسهولة بتغذية النزعات العرقية والمظلوميات القومية، ولكن أيضاً بسبب سد النهضة نفسه، وما سيترتب عليه وعلى المشاريع التنموية المختلفة من تحويل إثيوبيا إلى مركز ثقل حقيقي في المنطقة يمكن الرهان عليه لقيادتها والتأثير على الدول المجاورة». وأوضحت المصادر أن هناك مسألة متعلقة بالعامل الصيني وتأثيره على الأوضاع في إثيوبيا، تثير خلافاً واسعاً داخل الإدارة الأميركية، فالتواجد الصيني الاقتصادي والسياسي في إثيوبيا كبير وعميق وقديم، ويرتبط أساساً بتوجيه الحكومة الصينية سلسلة كبيرة من الاستثمارات والمساعدات في كل المجالات، لا سيما على صعيد تطوير البنية التحتية والمرافق والمنشآت الحكومية والجذب السياحي.

وإزاء تلك المسألة تختلف الرؤى في واشنطن، بين فريق على رأسه ترامب يرى وجوب التصدي للتوغل الصيني في أفريقيا بتغليظ العقوبات ومنع المساعدات والحرمان من بعض المزايا، وهناك فريق آخر، وفق المصادر، على رأسه بومبيو وعدد من أكبر قيادات الخارجية الأميركية، يرون وجوب الاستثمار في إثيوبيا وغيرها من الدول ومقارعة الصين في توجيه الاستثمارات والمساعدات، كحل وحيد لتحسين وضع الولايات المتحدة في شرق أفريقيا ووسطها.

يُذكر أن عدداً من السفراء والمسؤولين الدبلوماسيين الأميركيين وجهوا نهاية الشهر الماضي خطاباً مشتركاً لوكيل وزارة الخارجية الأميركية للشؤون السياسية ديفيد هيل، انتقدوا فيه موقف الإدارة الأميركية تجاه أزمة سد النهضة وما وصفوه بـ«انحياز واشنطن للقاهرة». وظهر أن الموقعين على الخطاب شغلوا منصب مساعد وزير الخارجية للشؤون الأفريقية في عهود سابقة وهم: جوني كارسون (سفير أسبق في زيمبابوي وكينيا)، وهرمان كوهين (عمل مع الجمهوريين)، وشيستر كروكر (عمل مع الجمهوريين)، وجندايي فرايزر (سفيرة سابقة في جنوب أفريقيا)، وجورج موز (عمل مع الديمقراطيين)، سوزان رايس (شغلت المنصب في عهد الرئيس السابق باراك أوباما)، وليندا توماس غرينفيلد (عملت مع إدارتي أوباما وترامب).

ركز الخطاب على اعتبارات سياسية بحتة لا صلة لها بالواقع المائي أو الاجتماعي أو الاقتصادي لمصر وإثيوبيا، إذ دعا الإدارة الأميركية إلى استثمار توجه أبي أحمد نحو «الإصلاح والتغيير» في بلده لإقامة علاقات مفيدة للطرفين، ودعم تواجد واشنطن في أديس أبابا كقوة كبرى في منطقة شرق أفريقيا.

أما في ما يتعلق بقضية سد النهضة والموقف المصري، فأكدت المصادر أن أغلب الدوائر المهتمة في مجلسي النواب والشيوخ بمن في ذلك في الحزب الجمهوري، لها مواقف أكثر إيجابية تجاه إثيوبيا بالنسبة لمصر، حتى مع تكثيف الدعاية والحشد في أوساط عديدة خلال الشهرين الماضيين، سعياً لاجتذاب دعم مزيد من النواب والسياسيين ضد المد الأفريقي اليهودي الداعم بشدة لإثيوبيا.

وتعتبر مصادر دبلوماسية عديدة أن رهان مصر الوحيد على الولايات المتحدة تحت قيادة ترامب لحل قضية سد النهضة والخروج باتفاق يهدف لتقليل الأضرار «لا يضمنه شيء»، لأن الولايات المتحدة من أقل الدول مساعدة لإثيوبيا في مشروع السد وتأثيراً عليها في هذا الإطار. أما الدول الأكثر مساعدة لها اليوم واستفادة من السد لاحقاً، مثل الصين وفرنسا وإيطاليا والمانيا، فهي ما زالت مقتنعة إلى حد كبير بالمصفوفات الإثيوبية، التي تدّعي عدم إيقاع أي أضرار بمصر في أي مرحلة من ملء وتشغيل السد. وهو ما يناقض المصفوفات والتقارير الفنية المصرية، التي لا تتحدث فقط عن خروج الآف الأفدنة من الرقعة الزراعية على مراحل، ربما تبدأ في العام بعد المقبل، ولكن أيضاً بسبب المصروفات الضخمة التي يتحتم على مصر أن تنفقها في المستقبل البعيد، لتحسين الظروف البيئية للمياه وتحسين جودتها وجعلها صالحة للشرب، بالنظر للتوسع الكبير الذي سيطرأ على استخدامها للأغراض الزراعية والصناعية والتنموية في كل من إثيوبيا والسودان.

وعجزت إدارة ترامب منذ بداية العام عن تحقيق اختراق كبير في الملف وإجبار إثيوبيا على التفاوض الجاد وصولاً إلى اتفاق يراعي جميع الأطراف، ما أدى إلى انعكاس سلبي على المسار التفاوضي بالانسداد، وعقّد الأمور أكثر على الوفد المفاوض المصري بشقيه الفني والقانوني. وسبق أن أفادت مصادر فنية حكومية ودبلوماسية مصرية واسعة الاطلاع على مجريات التفاوض، بأن وزارتي الري والخارجية كانتا تتلقيان باستمرار رسائل طمأنة من جهاز المخابرات العامة والدوائر الصيقة برئاسة الجمهورية، بأن الموقف المصري الفعلي في القضية قوي، وأن العلاقة بين الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي وترامب سيكون لها أثر إيجابي في التوقيت الحاسم من القضية، وأن الاتصالات الجارية مع الروس والفرنسيين وحتى الصينيين، لتأكيد عدم قبول أي من تلك الدول إيقاع الضرر بمصر.

الحدث

ليبيا: المشري يبحث تعديل «الصخيرات» في المغرب

في الوقت الذي كان فيه رئيس الأركان المصري الفريق محمد فريد يتابع جاهزية وحدات الجيش القتالية باتجاه الحدود الليبية، كان وزير الخارجية السعودي فيصل بن فرحان، ينضم من القاهرة إلى الداعين لوقف إطلاق النار في ليبيا، وتفعيل الحل السياسي، فيما كان المغرب يستقبل رئيس مجلس النواب في طبرق بعقيلة صالح، ورئيس المجلس الأعلى للدولة الليبي خالد المشري، لبحث إمكانية «تعديل» اتفاق الصخيرات المتعلق بحل الأزمة الليبية. على الأرض، أرسلت قوات حكومة الوفاق تعزيزات إضافية إلى محيط مدينة سرت. ونشرت قناة «فبراير» الخاصة، المقربة من حكومة الوفاق، مقطع فيديو لما قالت إنها تعزيزات عسكرية وصلت إلى غرب سرت لاستكمال «عملية تحرير» المدينة. وكان الناطق باسم عملية تحرير سرت الجفرة العميد عبد الهادي دراه، قد أعلن أمس الأول أن الأوضاع الميدانية مستقرة غرب سرت، وأن «قوات حكومة الوفاق تنتظر الحل السياسي لدخول سرت من دون حرب»، لكنه لوّح باستئناف العمليات العسكرية ضد مليشيات اللواء المتقاعد خليفة حفتر في حال فشل التوصل إلى حل سلمي.

واعلن وزير الخارجية السعودي فيصل بن فرحان، في مؤتمر صحافي مع نظيره المصري سامح شكري في القاهرة أمس الاثنين، «دعم المملكة الكامل» لموقف مصر في الأزمة الليبية. وقال: «تحدثنا عن الوضع في ليبيا، وأكدت لمعالي الوزير (المصري) دعم المملكة الكامل للموقف المصري، ودعمها لإعلان القاهرة». وأكد «موقف المملكة الثابت من أهمية احترام مقومات الأمن الوطني المصري، وإبعاد ليبيا عن التدخلات الأجنبية». وقال شكري، من جهته، إن موقف بلاده في ليبيا هو «تحقيق وقف إطلاق النار والتصعيد العسكري، بهدف استقرار الأوضاع وانخراط الشعب الليبي في مرحلة إعادة البناء». ودعا إلى «إعادة تشكيل المجلس الرئاسي الليبي، وإعادة ضخ النفط وتوزيع عوائده على أبناء الشعب الليبي كافة». وكرر أن الوقاية خير من بتجاوز الخطوط الحمراء في ليبيا لحماية الأمن القومي المصري والعربي».

والتقى بن فرحان الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي في حضور شكري. وقال المتحدث باسم الرئاسة المصرية بسّام راضي، في بيان، إن اللقاء شهد مباحثات «حول مختلف جوانب العلاقات الثنائية، فضلاً عن التشاور إزاء مستجدات القضايا ذات الاهتمام المشترك على الساحة الإقليمية، وخصوصاً ليبيا واليمن وسورية والعراق». وأضاف أنه «جرى التوافق على ان مسارات الدولة والنواب هي الأساس لحل تلك القضايا». وأكد السيسي، بحسب البيان، أن «التكاتف وتوحيد المواقف هو السبيل الفعال لدرء المخاطر الخارجية».

وكان البرلمان المصري قد وافق، الأسبوع الماضي، على قيام الجيش بـ«مهام قتالية في الخارج، ما يعني تدخلاً عسكرياً محتملاً في ليبيا، بعد إعلان مجلس النواب في طبرق، المؤيد لحفتر، أنه أجاز لمصر التدخّل عسكرياً في ليبيا «لحماية الأمن القومي» لليبيين.

في الأثناء، ذكر الجيش المصري، في بيان، أن رئيس الأركان الفريق محمد فريد، تابع جاهزية وحدات الجيش القتالية على الحدود الليبية. وأضاف أن «الاستعداد العسكري يأتي في إطار الإجراءات المصرية المشددة لحماية حدودها على الاتجاهات الاستراتيجية كافة، براً وبحراً وجواً».

وفي أنقرة، اعتبر وزير الخارجية التركي مولود جاووش أوغلو، خلال مؤتمر صحافي مشترك مع نظيرته الإسبانية أرانتشا غونتاليث لايا، أن بلاده «ترى أن الحل السياسي هو الوحيد في ليبيا». ولفت إلى أن «الجهود التركية في ليبيا حالت دون وقوع حرب شوارع داخل طرابلس». وقال إن «عملية إيريني الأوروبية بخصوص حظر توريد الأسلحة إلى ليبيا معترّة، وتصبّ في مصلحة حفتر وتعاقب الحكومة الشرعية».

دعا شكري إلى إعادة تشكيل المجلس الرئاسي الليبي وضخ النفط

أرسلت قوات «الوفاق» تعزيزات إضافية إلى محيط سرت (محمود تركية/فرانس برس)

وبحث المشري مع رئيس مجلس المستشارين المغربي (الغرفة الثانية بالبرلمان المغربي)، حكيم بنشماش، في الرباط، إمكانية «تعديل» اتفاق الصخيرات المتعلق بحل الأزمة الليبية، «بما يتوافق مع المرحلة الحالية». ونفى المشري أي لقاء مرتقب مع عقيلة صالح، معتبراً أن وجودهما في ذات الوقت بالمغرب «مجرد صدفة». وقال: «لن نتعامل مع خليفة حفتر، وسنتعامل مع كل الأطراف المنبثقة من الاتفاق السياسي للصخيرات». ويأتي اللقاء في ظل مباحثات أجراها بالرباط رئيس مجلس النواب المغربي حبيب المالكي، مع عقيلة صالح، حول سبل إيجاد حل سياسي لأزمة البلاد. ويحاول حلفاء معسكر شرق ليبيا دفع الملف إلى طاولة التفاوض السياسي بعد فشل مشروع حفتر العسكري، عبر العودة بالملف السياسي إلى مرحلة التعديلات على الاتفاق السياسي الموقع في الصخيرات المغربية في 2015، التي كانت مطبقة حتى نهاية 2018 بين مجلسي النواب والدولة. لكن الأكاديمي الليبي، خليفة الحداد، يلفت في تصريح لـ«العربي الجديد»، إلى أن «اتفاق الصخيرات لم يعد يواكب مستجدات الأزمة الليبية، ولم تعد تفاصيله تحمل أي مقاربة لواقع الأزمة».

(العربي الجديد، الأناضول، فرانس برس)

متابعة

إيران تستعرض في هرمز... وترفع سقف التهديد

نقل الحرس الثوري الإيراني مجسماً لحاملة طائرات أميركية إلى مضيق هرمز، في استعراض قوة يصبّ في خانة رفع سقف التهديد لواشنطن، فيما يتصاعد التوتر بين البلدين

طهران ـ **العربي الجديد**

تواصل طهران تهديداتها بالرد على اعتراض مقاتلات أميركية لطائرة مدنية إيرانية في أجواء سورية، يوم الخميس الماضي، الذي جاء وسط توتر متصاعد بين البلدين، ولا سيما على خلفية تكثيف واشنطن جهودها لمنع رفع حظر الأسلحة عن الجمهورية الإيرانية في أكتوبر/ تشرين الأول المقبل، كما يقتضي الاتفاق النووي الموقع في عام 2015. وفي هذا الإطار، هددت وزارة الخارجية الإيرانية أمس الاثنين، برد على اعتراض الطائرة المدنية، وهي من نوع «ماهان إير»، قالت إنه سيدفع الأميركيين إلى «الندم»، في موازاة نقل الحرس الثوري الإيراني مجسماً لحاملة طائرات أميركية إلى مضيق هرمز، يرجح أن يستخدمه في مناورات بحرية له.

وردت واشنطن على الخطوة بتأكيدها أنها ستدافع عن مصالحها الحيوية في المنطقة، رغم تقليلها من أهميتها.

واكد المتحدث باسم الخارجية الإيرانية، عباس موسوي، أمس، أن بلاده «ستقوم بإجراءات لازمة من خلال الهيئة العامة للقوات المسلحة والسلطة القضائية ومنظمة الطيران المدني، لجعل الأميركيين نادمين»، وذلك رداً على اعتراض مقاتلات أميركية لطائرة ركاب مدنية إيرانية في الأجواء السورية الأسبوع الماضي. واتهم موسوي، خلال مؤتمره الصحافي الأسبوعي، واشنطن بـ«الانتقال من القرصنة الجوية إلى البحرية»، معتبراً أن «التحرش» بطائرة الركاب الإيرانية «كان خطيراً للغاية، وتصرفاً وتهديداً إرهابيين يتعارضان مع جميع القوانين والأعراف الدولية». وكانت طهران قد أطلقت خلال الأيام الماضية، تهديدات مماثلة بالرد في «الوقت والمكان المناسبين» على مضايقة الطائرة الإيرانية، فضلاً عن إعلانها البدء بإجراءات قانونية في مواجهة ما حدث. وبشأن تصريحات أخيرة لوزير الخارجية الأميركي مايك بومبيو، حول مساعي واشنطن لتمديد الحظر التسليحي على طهران، قال المتحدث الإيراني إن «أميركا لا توفر جهداً في هذا الصدد، ونحن على علم بممارستها ضغوطاً كبيرة على الدول الأعضاء في مجلس الأمن ودول المنطقة لتحقيق هذا الغرض»، لافتاً إلى أن بلاده أبلغت الأطراف الأخرى أن «تمديد الحظر أمر غير مقبول»، متوعداً بأن ذلك سيواجه «رداً» منها. واستبعد أن ترضخ الدول لهذا المطلب «النابع من التنمر الأميركي».

وفي إطار التصعيد الإيراني، أظهر صور اصطناعية نُشرت أمس، نقل «الحرس الثوري» نموذجاً وهمياً مجسماً لحاملة طائرات أميركية إلى مضيق هرمز الاستراتيجي، ما يرجّح أنه يخطط لاستخدامه قريباً في مناورات بالذخيرة الحيّة. وأظهرت صورة التقطتها شركة تكنولوجيا الفضاء الأميركية «ماكسار تكنولوجيز» أول من أمس، زورق هجوم سريعاً، يتحرك نحو نموذج حاملة الطائرات الأميركية في الممر المائي. وأظهرت صورة أخرى مجسمات لطائرات مصطفة على سطح الحاملة المزيفة.

وعلى الرغم من عدم إعلان إيران رسمياً أمس نقل النموذج، إلا أن المؤشرات ترجّح استعداد «الحرس الثوري» لعملية إغراق وهمية للمجسم، مماثلة لتلك التي أجراها في عام 2015، عندما أصابت صواريخه نموذجاً يشبه حاملة طائرات من طراز «نيميتز»، خلال مناورة عسكرية أطلق عليها اسم «الرسول الأعظم 9».

وتعليقاً على ما كشفته الصور، قالت المتحدثة باسم الأسطول الخامس للبحرية الأميركية، وقمره البحرين، ريبيكا ريباريتش، إن «الأسطول لا يزال واثقاً من قدرة قواتنا البحرية على الدفاع عن نفسها ضد أي تهديد بحري»، متسائلة «عمّا يمكننا التحدث عنه حول ما تامل إيران كسبه من خلال بناء هذا النموذج بالحجم الطبيعي، أو ما هي القيمة التكتيكية التي تأمل أن تكسبها باستخدامه في سيناريو المناورة». ولفتت المتحدثة الأميركية إلى أن بلادها «لا تسعى إلى صراع، لكننا على استعداد للدفاع عن القوات والمصالح الأميركية من التهديدات البحرية في المنطقة».

ويشبه النموذج الإيراني الجديد حاملة الطائرات «يو أس أس نيميتز»، التي تستخدمها البحرية الأميركية بشكل روتيني للوصول إلى منطقة الخليج من مضيق هرمز، وهي دخلت مياه الشرق الأوسط أواخر الأسبوع الماضي من المحيط الهندي، ومن المحتمل أن تحل محل الحاملة «دوايت أيزنهاور» في بحر العرب. ولم يتضح ما إذا كانت «نيميتز» ستعبر مضيق هرمز أو لا خلال وجودها في الشرق الأوسط، كذلك لم يتضح موعد ذلك. وكانت «ابراهام لينكولن»، التي نُشرت العام الماضي مع تصاعد التوترات، قد أمضت أشهراً في بحر العرب قبل التوجه عبر المضيق، فيما مرّت الحاملة المنطقة. وقال الشيخ القبلي إنه لم يجر البحث في تفاصيل هذه النقطة المهمة، التي تبعث الريبة.

قد تستعيد إيران تجربة إغراق الحاملة «نيميتز» في 2015

تقرير

«داعش» يسيطر على 5 قرى

معاناة بئر العبد تتفاقم

تمكن تنظيم «ولاية سيناء» من السيطرة على خمس قرى في محيط مدينة بئر العبد، في ظلّ غياب تام للجيش، وموجة نزوح للأهالي

سيناء ـ **محمود خليل**

تتفاقم معاناة مئات المواطنين الذين نزحوا من قرى مجاورة لمدينة بئر العبد في محافظة شمال سيناء، شرقي مصر، بعد سيطرة تنظيم «ولاية سيناء» الموالي لتنظيم «داعش» عليها منذ أيام، وذلك في أعقاب الهجوم الدموي الذي شنّه على معسكر تابع للجيش المصري في قرية رابعة. ويأتي ذلك وسط غياب تام لقوات الجيش والأمن، وعدم تنفيذها أيّ عمليات لطرد التنظيم من تلك القرى، واستعادة فرض السيطرة عليها. في هذه الأثناء، تتواصل عمليات النزوح من قبل السكان، بالتزامن مع حملات اعتقال وقتل ونهب، تشنها قرى محيط بئر العبد، وهي رابعة، إقطية، قاطية، المربح، الجنايين، والتي باتت تقع تحت سيطرة التنظيم منذ أسبوع تقريباً، فيما تتكاثر الدعوات لإغاثة النازحين، في ظلّ تجاهل المؤسسات الحكومية لمعاناتهم. وكان تنظيم «ولاية سيناء» قد شنّ يوم الثلاثاء الماضي هجوماً على معسكر 118 في قرية رابعة، بالإضافة إلى هجومه على كمين عسكري فيها، ما أدى إلى مقتل وإصابة عشرات العسكريين. وتبعث ذلك سلسلة من الهجمات التي قال التنظيم إنها تأتي ضمن عملية الاستنزاف لقوات الجيش، والتي أدّت إلى خسائر في الأرواح والمعدات في مدن رفح والشيخ زويد وبئر العبد. من جهته، لم يعلن الجيش المصري إلا مقتل عسكريين اثنين وإصابة آخرين، خلال إحباط هجوم معسكر رابعة، ونشر سكان القرية صوراً لمقاتلي «ولاية سيناء» يتجولون داخل القرية، التي خلت من أي وجود لقوات الجيش، بعد انتهاء هجوم المعسكر.

وأمس الاثنين، أكدت مصادر طبية عسكري في شمال سيناء، لـ«العربي الجديد»، أيضاً، مقتل ضابط في الجيش المصري (أمس) بهجوم لـ«ولاية سيناء» في مدينة بئر العبد بمحافظة شمال سيناء شرقي البلاد.

وقالت مصادر قبلية في مدينة بئر العبد، لـ«العربي الجديد»، إن «ولاية سيناء» لا يزال يسيطر على القرى الخمس، مع غياب تام في المنطقة لقوات الجيش أو الشرطة، وذلك على الرغم من صرخات الاستغاثة التي أطلقها المواطنون الرافضون للنزوح، والذين يطالبون بضرورة التدخل الأمني أو العسكري الرسمي، لإنهاء معاناتهم. وتتفاقم هذه المعاناة نتيجة انقطاع التيار الكهربائي ووقف الخدمات، ونقص الاحتياجات الأساسية، ما يضاف إلى مأساة من نزحوا إلى المجهول، في ظل عدم وجود مأوى لهم، وتجاهل المؤسسات الحكومية المعنية في المدينة والمحافظة بأكملها لمتابعة ملفهم، وتوفير الاحتياجات الأساسية لهم، ولا سيما بالنسبة لأولئك الذين يخضعون لابتزاز المتاجرين، أو المهددين بالمبيت في العراء، ومن بينهم عشرات المسنين والأطفال والنساء والمرضى.

ونفت المصادر كلّ الأحاديث التي جرى تداولها خلال الأيام الماضية حول تحرك الجيش المصري أو القبائل الموالية له لطرد التنظيم من القرى، مؤكدة أن الوقائع على الأرض تثبت عكس ذلك، في ظل استمرار انتهاكات «ولاية سيناء»، من قتل وخطف واستهداف للمواطنين واستيلاء على منازلهم. وبحسب هذه المصادر، فقد تجرأ التنظيم الموالي لـ«داعش» للمرة الأولى في تاريخ وجوده بسيناء، على رفع رايته في مناطق سكنية، وتمكن من قطع الطريق الدولية أكثر من مرة خلال الأيام الماضية، من خلال نصب الكمائن وتفجير عبوات ناسفة عليها، ما كاد يودي بحياة مواطنين خلال تنقلهم على طريق القنطرة / العريش. كما سجلت إصابات في صفوف السكان، بعد تعرض عدد من السيارات لشظايا العبوات وإطلاق نار.

وبحسب شهود العيان، فإن الطيران الحربي المصري شنّ غارات مكثفة على القرى سابقة الذكر، ما أدى إلى وقوع خسائر مادية فادحة طاولت المنازل والمحال التجارية، وهو ما وثقته الصور التي حصلت «العربي الجديد» على نسخة منها. ولم تصب غالبية الغار

يعود العنف بقوة إلى إقليم دارفور، غرب السودان، على خلفية أعمال مسلحة تنفذها مليشيات، وبسبب نزاعات قبلية بين المزارعين والرعاة، لكنها ترتبط بالسلام الذي لا يزال غائباً عن الإقليم، وسط قرارات حكومية لا ترضي أطرافاً كثيرة

عشرات القتلى والجرحى بهجمات دموية

عودة العنف إلى دارفور

الخرطوم ـ **عبد الحميد عوض**

يعود العنف بقوة إلى إقليم دارفور، عقب هدوء نسبي استمر طوال السنوات الماضية، ولا سيما بعد سقوط نظام الرئيس السوداني المعزول عمر البشير، العام الماضي. وسجّلت منطقة دارفور، غرب السودان، يومي السبت والأحد الماضيين، سقوط أكثر من 63 قتيلا في حادثتين منفصلتين، وقعت الأولى بمنطقة مستيري بولاية غرب دارفور، حيث لقي 60 شخصاً مصرعهم، وجرح أكثر من 50 آخرين، في هجوم نفذته مليشيات لم تكشف السلطات هويتها، فيما قُتل 3 أشخاص، بينهم امرأة، وأصيب آخرون، في نزاع بين المزارعين والرعاة بمحيط جبل عامر في شمال دارفور.

وبحسب مكتب تنسيق الشؤون الإنسانيّة التابع للأمم المتحدة في الخرطوم، فإن الهجوم الأول «يندرج في إطار سلسلة حوادث جرت الأسبوع الماضي، وتُرجمت بإحراق قرى ومنازل وتخريب أسواق ومحال» في ولاية غرب دارفور. وأوضح المكتب أن «نحو 500 مسلّح هاجموا، يوم السبت الماضي، قرية مستيري، الواقعة على بعد 48 كيلومتراً من مدينة الجنينة، عاصمة ولاية غرب دارفور، وقتلوا أكثر من 60 شخصاً، غالبيتهم من قبيلة المساليت، وجرحوا 50 آخرين، كما تمّ نهب عدد كبير من المنازل في شمال القرية وجنوبها وشرقها، وإحراقها، وتخريب نصف السوق المحلّية».

وسبق تلك الواقعتين هجوم في مطلع شهر يوليو/ تموز الحالي، على اعتصام سلمي لأهالي منطقة فتابرنو بشمال دارفور، خلف 9 قتلى على الأقل، كما شهدت مدينة كتم حرق مقار حكومية، من بينها قسم للشرطة. وإلى ذلك، شهدت مدينة الجنينة في فترتين متفاوتتين نزاعات قبلية حصيلتها عشرات القتلى والجرحى، بينما واجهت ولاية جنوب دارفور أيضاً قتالاً قبلياً نتج عنه سقوط 30 قتيلاً في مايو/ أيار الماضي. وسبق أن أعلنت السلطات الأمنية حالة الطوارئ في ولاية شمال دارفور، بينما لجأت سلطات غرب دارفور إلى إغلاق مدينة الجنينة، مركز الولاية، بالكامل.

وتُحمّل هيئات وأحزاب الحكومات المحلية في ولايات دارفور مسؤولية تصاعد العنف والتقاعس في حماية المدنيين. وحمّل وزير الدولة للدفاع الأسبق، نائب رئيس حزب «الأمة» القومي، فضل الله برمة ناصر، الحكومة مسؤولية تصاعد العنف، لفشلها في فرض هيبة الدولة وسيادة حكم القانون. ورأى ناصر، في تصريح لـ«العربي الجديد»، أن استمرار وجود حركات مسلحة في الإقليم والتدخل الخارجي والنزاعات القبلية، ووجود عناصر تسعى لضرب النسيج العربي، كلّها عوامل تزيد من العنف، رغم حالياً هو وقف العنف والانتهاكات اليومية في دارفور. كما دعا بعثة الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي (يوناميد) التي تنتشر في دارفور إلى القيام بمهامها الرئيسية في حماية المدنيين. ورفض المتحدث تحميل المسؤولية لـ«الجبهة الثورية»، ولتأخير التوصل إلى اتفاق سلام نهائي، مؤكداً أن عملية التفاوض بين الحكومة و«الجبهة» قاربت على نهايتها، ولم يتبق منها سوى ملف الترتيبات الأمنية، مشيراً إلى أن اتفاق السلام سيكون الضامن الأساسي في تحقيق الأمن والاستقرار في الإقليم.

أما على صعيد الحكومة السودانية، فقد سارعت إلى استدعاء مجلس الأمن والدفاع، الذي عقد اجتماعاً أول من أمس، الأحد، قرّر فيه «القيام بكل ما يمكن من أجل فرض هيبة الدولة، عبر استخدام القوة اللازمة قانونياً لحفظ الأرواح والممتلكات، وإيقاف جميع التفلتات الأمنية والتصدي للخارجين عن القانون». وتحدث وزير الداخلية، الفريق الطريفي الصديق، في تصريح صحافي عقب الاجتماع، عن «تشديد المجلس على ضرورة تحريك قوات من المركز بصورة عاجلة لجميع مواقع الأحداث الأمنية بالبلاد، لتحقيق الأمن والاستقرار».

وأعلن حمدوك بدوره نشر قوّات مشتركة (من الجيش والشرطة والدعم السريع) في دارفور، مؤكداً وفق بيان صادر عن مكتبه، «حرص الحكومة على تعزيز الاستقرار الأمني». وأضاف أنّه تمّ «تكوين قوّة مشتركة على مستوى ولايات دارفور لحماية المواطنين وتأمين الموسم الزراعي». ويمتدّ الموسم الزراعي في الإقليم من يوليو حتّى نوفمبر/ تشرين الثاني، وتزداد الحوادث الأمنيّة خلاله بسبب احتكاكات بين المزارعين والرّعاة.

من جهته، طالب «تجمّع المهنيين السودانيين» الحكومة بتحمل مسؤوليتها وإرسال التعزيزات الأمنية اللازمة إلى مناطق المليشيات لوقف نزيف الدم، مع التشديد على فتح الباب أمام حلول حاسمة تحد من التفلت وأعمال النهب والعدوان في دارفور. وأوضح التجمع أن البلاد «لم تعد تحتمل المزيد من الضحايا، ولا يمكن توالي عمليات الفوضى وعدم الاستقرار واستباحة أرواح المواطنين ونهب ممتلكاتهم وأسباب عيشهم بيد الخارجين عن القانون، من دون إجراءات رادعة ومحاسبة المسؤولين»، مبدياً أسفه «لتهاون حكومة الثورة تجاه تلك الجرائم».

وكان إقليم دارفور قد شهد نزاعاً دامياً اندلع في العام 2003 بين متمرّدين متحدّرين من أقلّيات عرقيّة تشكو من التهميش وقوّات موالية للبشير، بينها مليشيات الجنجويد المتّهمة بشنّ هجمات وحشيّة، والتي يُحاكم أحد زعمائها، وهو علي كوشيب، أمام المحكمة الجنائيّة الدوليّة بتهم ارتكاب جرائم حرب وأُخرى ضدّ الإنسانيّة. وأسفر القتال عن مقتل 300 ألف شخص ونزوح 2,5 مليون شخص، حسب الأمم المتحدة. واستمرّت أعمال العنف الدامية وبينها هجمات تشنّها مجموعات مسلّحة، خلال السنوات الماضية، ولكن مع تراجع حدّتها. ومنذ سبعة أشهر، تتفاوض الحكومة الانتقاليّة السودانيّة مع حركات مسلّحة في دارفور من أجل التوصّل إلى اتّفاق للسلام في مدينة جوبا، عاصمة جنوب السودان، ومن القضايا التي يتمّ بحثها ملكيّة الأرض.

اعلنت الحكومة نشر قوات مشتركة في الإقليم (اشرف الشاذلي/فرانس برس)

> عيّنت الحكومة 18 والياً في البلاد لم توضح صلاحياتهم

الآمال والتطلعات التي اجتاحت أهل دارفور بحصولهم على الأمن والاستقرار بعد نجاح الثورة والإطاحة بالنظام السابق. وأوضح نائب رئيس حزب «الأمة» أن حكومة عبد الله حمدوك عيّنت خلال الأيام الماضية 18 والياً على الولايات، 5 منهم في دارفور، من دون تحديد صلاحياتهم بوضوح، معتبراً أن ذلك «سيضعف مهامهم الأمنية»، ومحذراً من أن استمرار الوضع على حاله «سيقود الإقليم إلى الهاوية مجدداً».

ويتفق أسامة سعيد، المتحدث الرسمي باسم «الجبهة الثورية»، مع ناصر في تحميل المسؤولية للسلطات المحلية والمركزية، مشدداً في حديث لـ«العربي الجديد»، على أن من أهم واجبات الدولة

تحذير أممي

حذر مكتب تنسيق الشؤون الإنسانيّة التابع للأمم المتحدة في الخرطوم، من تصاعد أعمال العنف في إقليم دارفور، ومن عواقبه الإنسانية المتمثلة في زيادة النزوح، وتعريض موسم الزراعة في المنطقة للخطر، مبيناً أن التوترات لا تزال شديدة في غرب دارفور، بعد الزيادة السريعة خلال الأسابيع الأخيرة في عدد وتواتر الحوادث الأمنية، خصوصاً حول العاصمة الجنينة، كاشفاً عن وقوع 7 أحداث عنف في الفترة بين 19 و26 يوليو/تموز الحالي.

متابعة

تحذيرات من تدني الحماسة لبايدن

> فيما لا تزال شعبية الرئيس الأميركي دونالد ترامب متراجعة بسبب كورونا، يهدد الفتور الديمقراطي حملة جو بايدن، لا سيما إذا تمكن ترامب من تحقيق مفاجأة ثقيلة

قبل ثلاثة أشهر من الانتخابات الرئاسية الأميركية، المقررة في بداية شهر نوفمبر/ تشرين الثاني المقبل، تواصل استطلاعات الرأي في الولايات المتحدة منح الأفضلية للمرشح الديمقراطي جو بايدن، على حساب الرئيس الجمهوري دونالد ترامب، الذي تراجعت أسهمه بشكل لافت منذ أشهر نتيجة تداعيات فيروس كورونا. على الرغم من ذلك، تظهر هذه الاستطلاعات حماسة قليلة لبايدن من قبل الناخبين، فيما لفتت وكالة «أسوشييتد برس»، وفق نتائج استطلاع أخير لها، إلى أن اعتماد ترامب، الأسبوع الماضي، نبرة أكثر جدية في التعاطي مع خطر الوباء، قد يكون فرصته الأخيرة لتحسين شعبيته، وهي فرصة، برأي الوكالة، قد تكون متأخرة، إلا إذا تمكن الرئيس من تحقيق مفاجأة ذات عيار ثقيل، كتوصل البلاد إلى إنتاج لقاح لكورونا قبل موعد الانتخابات.

وقبل أقل من 100 يوم من الرئاسيات الأميركية، يسابق ترامب الوقت لتحقيق إنجاز يُذكر، وسط عودة ارتفاع معدلات الإصابة بالوباء في البلاد، وتراجع الاقتصاد، وتفجر الانقسامات الاجتماعية والسياسية والعرقية. وبحسب استطلاع مشترك لـ«أسوشييتد برس»، ومركز «أن أو آر سي» لأبحاث الشأن العام، فإن عدد الأميركيين الذين يعتقدون أن البلاد تتجه إلى المنحى الخاطئ تحت إدارة ترامب، في تزايد، كما أن نسبة مهمة من الجمهوريين أصبحوا ينتقدون إدارته لملف كورونا. ولهذا السبب، وبعدما أمضى معظم الأشهر الماضية مقللاً من خطورة الوباء، بدأ ترامب يعتمد خطاباً أكثر جدية، لا سيما خلال مؤتمراته الصحافية في البيت الأبيض حول تطورات الفيروس، ومع إلغائه مؤتمر الحزب لإعلانه رسمياً مرشحاً رئاسياً، وحتى من خلال ارتدائه قناعاً واقياً. وبحسب الاستطلاع، فإن 32 في المائة فقط من الأميركيين يدعمون إدارة ترامب للوباء، و68 في المائة فقط من الجمهوريين يؤيدونها.

في المقابل، وجد الاستطلاع أن التأييد لبايدن يأتي مدفوعاً بالقلق والإحباط، وليس بالحماسة للمرشح الديمقراطي، فيما يعبر مؤيدو الرئيس الحالي عن حماستهم له بشكل أكبر. من جهتها، لا تعير حملة بايدن اهتماماً لمسألة الحماسة، معتبرة أن التصويت ديمقراطياً سيتم احتسابه، أكان مدفوعاً بالحماسة أم بالمعارضة لترامب، وحتى إن جاء اقتراعاً بارداً. لكن بعض حلفاء بايدن يحذرون من إهمال هذه الإشكالية، ومنها شركة «باكرونيم» الرقمية، والتي نصحت الأخير باختيار نائبة محتملة له ترضي حماسة الديمقراطيين الذين لا يبدون له الكثير من الإعجاب به، على الرغم من بقاء خطر الولاية الثانية لترامب المحفز الأكبر للتصويت. وبحسب الاستطلاع، فإن الاهتمام بالانتخابات عال لدى الديمقراطيين والجمهوريين، لكن 31 في المائة من الداعمين لبايدن يقولون إن اهتمامهم يأتي بدافع الحماسة، فيما 42 في المائة من داعمي ترامب أبدوا حماستهم للذهاب إلى مراكز الاقتراع. كما أن المشاعر السلبية تخيم على التحالف الداعم لبايدن، إذ أبدى 72 في المائة منهم (مقابل 52 في المائة لترامب)، شعورهم بالقلق حيال رئاسيات 2020. كما أعرب 65 في المائة من مؤيدي المرشح الديمقراطي عن إحباطهم من الانتخابات، مقابل 45 في المائة من المحبطين ضمن مؤيدي ترامب.

في المقلب الآخر، تساءلت «أسوشييتد برس» عما إذا كان بالإمكان رؤية جمهوريين يتمتعون بمناصب حكومية، أو في الكونغرس، أو حكام ولايات في الخدمة، يعلنون التأييد لبايدن، على غرار ما فعل حاكم ولاية أوهيو السابق جون كاسيك، الذي من المتوقع أن يلقي كلمة خلال مؤتمر الديمقراطيين، الشهر المقبل، لصالح بايدن. واستبعد حاكم ولاية ماريلاند، لاري هوغان، رؤية جمهوري في الخدمة يعلن عزمه على التصويت لبايدن، وذلك لأن «اعتبارات سياسية» تحكم هذه الخطوة، لكنه لم يستبعد نهائياً أيضاً أن يصوت هو للمرشح الديمقراطي، قائلاً «لدينا وقت طويل حتى نوفمبر المقبل».

وسلطت الوكالة الضوء على مسألة إعادة فتح المدارس، معتبرة أن ذلك سيسحب أيضاً من رصيد ترامب. كما حذرت من عودة الاحتجاجات على خلفية عرقية إلى اتخاذ منحى عنفي، ما قد يصب في صالح الرئيس الجمهوري.

(أسوشييتد برس)

■ الروسي مانع محور ايران يتحرك بسورية، قامت إيران تحركت من حدود لبنان. الممانعة أخذت موافقة الحكومة اللبنانية قبل اتخاذ قرار الحرب على الحدود مع لبنان؟ رئيس الجمهورية موافق؟ مجلس النواب عندو رأي؟ مؤسسة الجيش معنية؟

■ بتعرفوا هيك هيك محجورين والدولار طاير، فلنعلن حرب إزالة إسرائيل من الوجود.

■ «وجه رئيس الوزراء #مصطفى_الكاظمي بفتح تحقيق فوري في أحداث ساحة التحرير وسط العاصمة بغداد». التحقيق الآن وبعد مرور 17 ساعة على القمع والقتل الذي حصل في مسرح الجريمة بـ #ساحة_التحرير، ليس «فورياً» بل روتيني.

■ عندما تشاهد طفلًا يقوم بتنظيف سيارة الأمم المتحدة التي ترفع شعار «حماية الطفولة»، فاعلم أن العالم يحكمه الكذب والنفاق

■ التغلغل الروسي في أوروبا والشرق الأوسط بضوء أخضر أميركي ساهم في تأزيم وضع حلف شمال الأطلسي، كما أحدث شروخاً كبيرة وأزمة ثقة بين الأعضاء ستؤدي إلى صراعات عسكرية لا محالة.

■ مراهقون وشباب لم يتجاوزوا الثانية والعشرين من العمر لا تعليم ولا صنعة. رأسمالهم العنف والاعتداء على الآخرين والجزء الآخر امتهن الخطف والقتل والسرقة. ماذا تنتظر ليبيا بعد عشر سنوات من هؤلاء؟ نقطة من أول السطر.

■ #السيسي قال إنهم عارفين ومراقبين الارهابيين في سينا من 2010 وإنهم هما اللي بدأوا. سد النهضة الدراسات بدأت من 20 سنة أيام مبارك ومخابرات عمر سليمان كانت على علم بالمشروع ومع ذلك معملوش حاجة. سرت في ليبيا دخلتها داعش سنة 2015 ومع ذلك معملوش حاجة. الي متراقب هو المواطن وبس.

■ الدولة إذا واجهتها تهديدات خطيرة أو حرب، فإن الكل راح يلتف حول العلم والكل راح ينسى الخلافات، ويتحدون ضد العدو.
بالنسبة لترامب هذا الشي يفيده حتى تزداد حظوظه بالفوز لولاية ثانية.
وهذه الطريقة أيضاً يستخدمها رئيس إثيوبيا أبي احمد ضد مصر بسبب سد النهضة.